مجلة معهد الإمام الشاطبي

المنهج البلاغيّ للقرآن الكريم في استعمال حرفي النفي (لا) و(لن)

إعداد

د. ظافر بن غرمان العمري

أستاذ البلاغة والنقد المشارك بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى

- من مواليد عام ١٣٨٤هـ بمدينة الطائف.
- نال شهادة الماجستير في البلاغة والنقد من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى عام ١٤١٧هـ بأطروحته: "التناول البياني في تفسير فتح القدير للشوكاني"، ثم نال منها درجة الدكتوراه عام ١٤٢٥هـ، بأطروحته: "مخالفة مقتضى الظاهر في استعمال صيغ الأفعال ومواقعها في القرآن الكريم " (مطبوعة).
- من أعماله المنشورة: " مجازات النداء وحقيقته وأغراضهما في الخطاب القرآني"، وجوه الإعجاز البلاغي عند الشيخ عبد القاهر في كتاب دلائل الإعجاز، تقديم أحد المتقابلين في القرآن الكريم.
- البريد الشبكي: dhafamri@hotmail.com

الملخص

يتناول البحث المنهج البلاغي للقرآن الكريم في استعمال حرفي النفي "لا" و"لن" ومعانيهما في النظم القرآني.

ويشتمل البحث على مقدمة، وبيان لمنهج البحث، وأهدافه، والدراسات السابقة.

ثم ينقسم لمبحثين: أولهما: يتناول النفي في الدرس النحوي، وفيه يستعرض البحث أقوال النحاة والخلاف في دلالة كل من الحرفين، والمبحث الثاني: تناول الحرفين في النظم القرآني، ومعانيهما، ويقع في مطلبين؛ لكل حرف مطلب، وفيه استقراء لعدد من الآيات ذات الدلالة على المعاني البلاغية، إذ يكتفي البحث بما فيه دلالة على المقصد من البحث، دون الإطالة بتتبع الآيات لكيلا يخرج البحث عن غرضه، وقد تدرج البحث تبعًا لتلك المعاني التي تظهر من ورود الحرفين في النظم الكريم.

ثم ختم البحث بخاتمة، فيها ما توصل إليه من النتائج، مذيلًا بفهرس للموضوعات.

الكلمات المفتاحية: القرآن، النظم، المنهج البلاغي، النفي، المستقبل.

المقدمة

الحمد لله الذي علم الإنسان البيان، وأنزل كتابه بخير لسان، والصلاة والسلام على نبيه سيد ولد عدنان، وعلى آله، وأصحابه، أولى النهى والإيمان، أما بعد:

فإن لحروف المعاني في اللسان العربي أهمية كبيرة لما تؤديه من دلالات، ولما لها من مكانة في بناء الجملة، ولتأثيرها في صياغة معاني التراكيب، وهي بذلك محل اهتمام البيانيين، وعناية المفسرين، والدارسين لعلوم الكتاب المبين، ومن المعلوم في اللسان العربي، بله في علمي النحو والمعاني النحوية أن حروف المعاني تؤثر في المعنى تأثيرًا جذريًّا، وتكسبه دلالات متباينة من جهات متعددة، وتلك الجهات المعنوية المعتبرة في الحرف منها نوع الحرف، ومعناه الخاصّ، وموقعه في الجملة، وذكره أو حذفه.

والمنهج البلاغي في القرآن الكريم، يقوم على الدقة في اختيار الألفاظ المتقاربة المعنى، والأدوات المتشاكلة في وظيفتها، وذلك ما يعرف بالنظم، وأن يجيئ الكلام على وفق ما يقتضيه علم النحو، والنفي قسيم الإثبات، فهو شطر اللسان، وهو نظير الإثبات في بناء الكلام، وبه يختصر اللسان بعض طرقه التعبيرية، وحرفا النفي، يختصان في أصل الدلالة بالنفي في المستقبل فيدخلان على الفعل المضارع، لغرض نفي وقوعه في الاستقبال، كما يدخل عليه حرفا الجزم "لم، ولما" لغرض نفي وقوعه في الماضي، فيحيلان زمنه للمضي وإن كانت صيغته استقباليّة.

ثم إن بين هذين الحرفين فروقًا في الاستعمال، فاشتراكهما في الاستقبال اشتراك في عموم معنى النفي، ثمّ تختلف دلالة كل منهما على النفي في المستقبل، على أكثر من وجه في الاختلاف، وليس ذلك فحسب بل نجد السياق يضفي على الحرف معاني، ويكتسي معه دلالات متباينة، فتتعدد تلك المعاني التي يشير إليها الحرف تبعًا للسياقات التي يرد فيها.

ولا يقف المعنى عند قضية النفي مجردة من تلاحم الدلالات بين النفي والزمن المدلول عليه بالفعل المنفي، وبين الحرف وخصوصية معناه، مع السياق الذي يسبغ على التركيب المنفي دلالات تعدد وتتنوع إلى أن ترى ما يشبه أن يكون تعددًا في دلالة حرف النفي وضعًا، وهو إنما وضع لمعنى واحد ثم تعددت دلالاته باختلاف التركيب الذي يقع فيه، والسياق الذي يحويه.

ووراء هذا النفي معان تتعلق بزمانية النفي، وبما يفيده الفعل المضارع من مادته وزمانه، وموقعه في السياق، وفي القرآن الكريم خصائص يتميز بها التعبير القرآني في نفيه المضارع بكل من تلك الأداتين.

وهذه الخصائص جديرة بالتأمل، والنظر لما وراءها من معانٍ يتضح بها الفروق بين التراكيب، على رغم تشابهها في الظاهر، مما يجعل البحث في هذا الأمر صالحًا للمناقشة وتتبع أقوال أهل العلم من النحاة والبيانيين والمفسرين، ودارسي علوم القرآن، إذ يتصل جزء من نفي المضارع بقضايا لا غنى بالباحث في البلاغة القرآنية عن تأمل مقالات علماء السلف في فنون متعدّدة، وذلك ممّا يتميز به علم البلاغة إذ هو ثمرة لكثير من علوم الإسلام.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان الأسرار البلاغية لاستعمال هذين الحرفين ومنهج القرآن الكريم في اختيار موقع كل منهما، وما يتصل بذلك من لغة العرب، وآراء علماء اللغة، والبلاغيين، والمفسرين. والوقوف على اختلاف تلك الآراء للتعرف على ما وراءها من فوائد تتصل بالدلالات البلاغية.

منهج البحث:

البحث يعتمد على المنهج التحليلي الاستقرائي، إذ تدعو الحاجة إلى تتبع هذين الحرفين في مظانها من كتب النحو، البلاغة، والنظر في أقوال العلماء ثم التحليل

والاستنباط والموازنة المعتمدين على التحليل.

الدراسات السابقة:

بحث بعنوان "تقييد النفي في القرآن الكريم"، رسالة ماجستير لياسر بابطين، من جامعة أم القرى، ويقوم البحث على التقييد بالنفي، وقد بين الباحث منهجه بقوله في ملخص بحثه: "سيتناول البحث صورة من صور النفي، وهي نفي الشيء مقيدًا مع انتفاء أصله"، وقد أتبعه الباحث صور النهي، سواء كان المنفي اسمًا أو فعلًا، وكذلك أوجه النهي، ويقع البحث في ثلاثة فصول: أولها؛ لأساليب النفي في البلاغة، والثاني؛ للتقيد في جملة النفي، والثالث؛ للأساليب البلاغية للقيد غير المخصص في القرآن الكريم.

وبهذا فالبحث سيقوم الجانب البلاغي فيه على النفي بصفته قيدًا في الجملة وذلك بالبحث في نفي الشيء مقيدًا مع انتفاء أصله.

حدود البحث:

يتناول البحث منهج القرآن في استعمال حرفي النفي الاستقباليين (لا، ولن)، وأغراض استعمالهما في توكيد نفي وقوع الفعل في المستقبل، وامتداد أزمنة النفي، وأغراض التراكيب المشتملة على ذلك، ومواضع ذلك في القرآن الكريم.

مدخل

الحرف الذي جاء لمعنى هو أحد أجزاء الكلام الثلاثة مع قسيميها الاسم، والفعل، ووظيفته مكملة لهما، وقد تُبنى الجملة بغير حاجة إلى شيء من حروف المعاني، لكن المعاني لسعتها، واختلاف مقاصد الكلام تحتاج في تركيب جملها إلى الحرف المتضمّن معنى لا يؤدّيه الفعل أو الاسم، وذلك أنّ ثنائيات المعاني وتقاربها في الأذهان يستلزم أن تكون أبنيتها متقاربة جدّ التقارب، فيكون الفارق بينهما يسيرًا لا يكاد يظهر لغير المتأمّل، وهذا المقتضى عقليّ قبل أن يكون لغويًّا، فالإثبات قسيم النفي، ويشكّلان ثنائيّة متقاربة الطرفين، والاحتمال والتوكيد يشكّلان ثنائية متقابلة الدلالة، والاستقبال والمضيّ يكونان كذلك ثنائية متقابلة الدلالة.

هذه الثنائيات بدلالاتها المتباينة تقوم على بناء خاصّ تتوازى فيه الجمل في بنائها من جهة الركنين الأساسيّين، وما يتعلق بهما، وتتفاوت من جهة ما يقتضيه اختلاف المعنى بين طرفي الثنائية. فالجملة المثبتة تتّفق مع الجملة المنفيّة في تركيبها عدا أداة النفي، والجملة المؤكّدة تختلف عن غير المؤكّدة بوسيلة التوكيد، أمّا الدلالة الزمنيّة في الجمل فهي كثيرًا ما تخضع لعوامل في ركنيها الأساسيّين، وعوامل السياق، ثم إنّ النفي والإثبات، والتوكيد، عوامل تؤثّر في الدلالة الزمنية للجمل.

وعلى هذا فإن النفي بحرفي الاستقبال، يلزم أن يكون مدخولهما فعلًا، وبذلك فلن يقف النفي بهما عند معنى عدم ثبوت الشيء، أو نقض ثبوته، ووقوعه، بل هو أشمل من ذلك وأوسع فحيث تركب النفي مع الفعل المضارع، ينبثق منه معان بلاغية، وأسرار دلالية يثريها السياق الذي اقتضى أحد حرفي النفي الاستقبالي دون الآخر، ولذلك فهذه الدراسة تقوم في معظمها على النظر في الفرق بين استعمالي هذين الحرفين، والغرض البلاغي من إيثار أحدهما على الرغم من صحة وقوعه

-ظاهرًا - موقع أخيه.

والمقصود بالمنهج هو الطريقة، والمنهاج هو الطريق الواضح ومنه قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة:٤٨]، وفي لسان العرب: «منهج الطريق: وضحه ... وأنهج الطريق: وضح واستبان وصار نهجًا واضحًا»(١).

وهذا البحث يتحرى طريقة القرآن في استعمال كل من حرفي النفي "لا" و"لن" وموقع كل منهما، ولمنهج القرآن خصوصية في النفي، لما له من أثر في الأسلوب، ولما فيه من أسرار بلاغية، لا يكشفها إلا دراسة طريقته في النظم.

(١) لسان العرب، لابن منظور، مادة (نهج) ٢/ ٣٨٣.

التمهيد

حرفا النفي: لا، ولن في الدرس النحوي

عُرف في علم النحو حروف عديدة تفيد نفي الفعل، وهي: لا، ولن، وما، وإن، ولم، ولـمّا، ولكل منها استعماله ودلالته التي لا يفي بها غيره، ونحن هنا بصدد حرفين عناهما الزمخشري بموضوع الاستقبال، وهما: لا، ولن.

و"لن" مختصّة بالدخول على الفعل المضارع دالّة على الاستقبال، أمّا "لا" فهي بالنظر إلى معناها الأصلي ليست مختصة بالدخول على المضارع، فهي تدخل على الماضي كذلك، ولهذا فلا عمل لها في أحدهما، لأن العمل إنما هو للحرف المختص، كاختصاص "لن" بالمضارع، واختصاص حرف الجر بالاسم، بل ليس مختصًّا بالدخول على الأفعال التي بها دلالة الأزمنة، فهي تدخل على الاسم، لأنها حين تحمل معنى النفي وحده تكون صالحة للدخول على ذلك كله، ولهذا فهي عند علماء النحو أداة واحدة، لها وجوه حسب استعمالها وفي المغني: «"لا" على خمسة أوجه»[(١)]. فذكر في الأوجه الخمسة الداخلة على الأسماء، والداخلة على الأفعال.

فهي في الأصل تدخل على الاسم فتنفيه كما تدخل على الفعل فتنفيه، إلا أنها حين تدخل على الفعل يتعلق معها المعنى بزمن، وأما دخولها على الأسماء فلا دلالة معها على الزمن، ولكون الزمن داخلًا مع دخولها على الفعل فقد بين العلماء أنها مختصة بالزمن المستقبل مع المضارع، فهي في ذلك مثل "لن"، وهذا القول ناظر إلى الأصل في دلالة المضارع الاستقبالية، ولعل الاستقراء للآيات يفيد غير ذلك.

أما ما يتعلق بوضع هاتين الأداتين فعند الخليل أن "لن" مركبة من "لا" و"أنْ" قال: «وأمّا "لن" فهي: لا أنْ، وصلت لكثرتها في الكلام، ألا ترى أنّها تشبه في المعنى

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، ص٣١٣.

"لا"، ولكنّها أوكد»[١]، وهو قول جميل له مبرره، وهو ناظر في دلالة "لن" على النفي دلالة خاصة، وفيه تعليل يلمح الفرق بينها وبين نظيرتها "لا" النافية. قال الشاطبي: «ومذهب سيبويه والجمهور أن "لن" بسيطة، وذهب الخليل والكسائي إلى أنها مركبة وأصلها "لا أن" حذفت همزة أن تخفيفًا، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين» [٢].

وهذا التعليل الدقيق ردّه سيبويه تلميذ الخليل معللًا ردّه ذلك «بجواز تقديم معمول معمولها عليها نحو: "زيدًا لن أضرب"». قال سيبويه: «فأما الخليل فزعم أنها "لا أنْ" ولكنّهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا: "ويلمه" يريدون "وي لأمه" وكما قالوا: "يومئذٍ" وجعلت بمنزلة حرفٍ واحد كما جعلوا "هلّا" بمنزلة حرف واحد، فإنما هي "هل ولا". وأما غيره فزعم أنه ليس في "لن" زيادة وليست من كلمتين ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة وأنها في حروف النصب بمنزلة "لم" في حروف الجزم في أنه ليس واحد من الحرفين زائدًا، ولو كانت على ما يقول الخليل: لما قلت أما زيدًا فلن أضرب لأن هذا اسم والفعل صلة فكأنه قال أما زيدًا فلا الضرب له»[٣].

وأجيب بأنه «جاز ذلك لأن الحروف إذا ركبت تغير حكمها بعد التركيب عما كان عليه قبل التركيب، ألا ترى أن "هل" لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإذا ركبت مع "لا" ودخَلَها معنى التحضيض تغير ذلك الحكم عما كان عليه قبل التركيب؛ فجاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، فيقال "زيدًا هلَّا ضربت؟" فكذلك ههنا» [٤]. وقد وافق الخليلَ الكسائيُّ، وأيَّد رأيه وأجاب عن اعتراض سيبويه فريق

(١) العين، للخليل بن أحمد، ٨/ ٣٥٠.

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي ٦/ ٥.

(٣) كتاب سيبويه ٣/ ٥.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، ١/ ١٧٣.

من أهل العلم كالكسائي، والمبرد والمازني[١].

ويرى السهيلي أن بين الحرفين فارقًا صوتيًّا له دلالة معنوية[٢]. وإلى ذلك ذهب كل من ابن القيم[٣]، ونسب الزركشي لبعض أهل الفن قوله: «ومنهم من قال: "النفي بـ"لا" أطول من النفي بـ"لن" لأن آخرها ألف، وهو حرف يطول فيه النفس فناسب طول المدة بخلاف "لن"»[٤].

والقيمة البلاغية في التفريق بين هذين الحرفين تتبين في التراكيب، إذ النفي بكل منهما يقتضي دلالات تختلف عن النفي بالآخر، ورأي الخليل يبين لنا أن النفي بـ"لن" فيه من التأكيد ما ليس في النفي بـ"لا"، لأن تركّب "أن" مع "لا" أضاف للمعنى أمرين أولهما: اختصاص لن بالفعل لأن "أن" لا تدخل إلا على الأفعال، سواء بقيت على حالها أو تضمنها معنى "لن". وثانيهما: أن "لن" بعد تركيبها حملت صوت النون الدال على القوة كقوة التنوين في الأسماء المتمكنة، وقوة التنوين في اسم الفاعل إذ يصبح له قوة الفعل، فالقوة التي في "لن" هي قوة تأكيد على النفي.

وهذا المنظور النحوي المتعلق بلفظ الأداة، أو تركيبها لم يكن غفلا من الدلالة البلاغية، فإن النفي بـ"لا" المؤكدة بـ"أن" بناء على هذا القول، يفوق النفي بـ"لا" وحدها دون تأكيد، وسننظر في هذا في موضعه من هذا البحث إن شاء الله.

وقد بين الخليل وسيبويه في دلالة هذين الحرفين أن: «لا يفعل نفي "ليفعلنّ"، ولن يفعل نفي "سيفعل"»[٥]. ويتضح من هذا أن "لا" إنما يختص بها معنى الاستقبال إذا كانت في معنى جواب على قسم.

---

(١) ينظر: المقتصد شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني ٢/ ١٠٥٠، وارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي ٤/ ١٦٤٣.

(٢) نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي، ١٣٠.

(٣) بدائع الفوائد، ابن القيم، ١/ ٩٥.

(٤) البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشي، ٢/ ٥١٧.

(٥) الكتاب، لسيبويه، ٣/ ١١٧.

كما يتضح من قول سيبويه: «إذا قال: ليفعلن فنفيه لا يفعل، كأنه قال: والله ليفعلَنَّ، فقلتَ: والله لا يفعل، وإذا قال: سوف يفعل، فإن نفيه لن يفعل»[1]؛ أن تقييد دلالة "لا" على نفي المستقبل إنما يكون إذا جاءت جوابًا للمضارع الواقع في جواب القسم بعد اللام، كما في المثال الذي ساقه، وبذلك فإنّه لا يستدل بعبارة سيبويه على أن "لا" مختصّة بنفي في المستقبل، فوجب استقراء الشواهد القرآنية التي ورد فيها النفي بحرف "لا".

إذ نجد في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [البقرة:٢٠٥]، نفي عن نفسه حب الفساد نفيًا غير مقيد بزمن، ولا يصحّ أن يكون نفيًا للاستقبال دون غيره من الأزمنة، إذ لو كان نفي حبّ الله للفساد واقعًا في المستقبل فحسب للزم ألّا ينتفي ذلك عن زمني الحاضر والمضيّ، وهذا باطل ينزه عنه جناب الله تعالى.

وإذا كان هذان الحرفان يدلان على النفي في المستقبل، وهو ما يلزم معه أن يكون مدخولهما فعلًا مضارعًا، فإنه لابد أنهما في لسان العرب مختلفان من وجوه، وإن اتفقا في أصل النفي، فلم يضعهما العرب بلفظين مختلفين إلا وبينهما فروق ينبغي البحث عنها، ولعلّ البيان القرآني هو أفضل ما يجد فيه الباحث بغيته لمعرفة تلك الفوارق.

فالنفي بـ"لن" مختصّ بالمستقبل، أما النفي بـ"لا" فليس خاصًّا بالمستقبل بل هو لأكثر من ذلك من مضي وحال، ويعلل السهيلي زيادة أمد النفي في "لا" بما في صوتها من امتداد ليس في "لن" حيث يقول: «الألفاظ مشاكلة للمعاني التي هي أرواحها، يتفرس العاقل فيها حقيقة المعنى بطبعه وحسه، كما يتعرف الصادق للفراسة صفات الأرواح في الأجساد بنحيزة نفسه. فحرف "لا": لامٌ بعدها ألف،

(١) المصدر السابق.

يمتد بها الصوت ما لم يقطعه تضييق النفس، فإذًا امتداد لفظها بامتداد معناها، و"لن" بعكس ذلك، فتأمله فإنه معنى لطيف، وغرض شريف» [(١)]. وهذا التعليل لا يكاد يوافقه عليه أحد من العلماء، لأنه لم يعهد في امتداد الأصوات دلالة على امتداد الزمن في الأدوات، أو في غيرها.

ومهما يكن فإنه ينبغي ألا يفهم من كلامه أن الامتداد الذي تدل عليه "لا" هو امتداد استقباليّ، بل المراد امتداد زماني كما في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [البقرة:٢٠٥]، فإن الزمان الذي أفاده حرف "لا" هو زمان ممتد من الماضي إلى المستقبل، ولو قيّد هذا الامتداد بالاستقبال لفسد المعنى في الآية.

ونحو ذلك في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱسْمَعُواْۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [المائدة:١٠٨]، فليس المعنى أن نفي الله هدايته للفاسقين خاص بما يستقبل من الزمان، بل المراد أنّ الله لا يكون منه هداية للفاسقين، لا من قبل، ولا من بعد. وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْۗ﴾ [الرعد:١١] فلو كان دلالة النفي هنا مستقبلًا للزم أن تكون الأقوام التي سبقت نزول الآية لا تدخل في هذه السنة الإلهية، وهو باطل.

وكذلك قوله تعالى: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِۚ﴾ [النساء:١٠٨]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِۗ﴾ [النساء:٣٨]، ولذا فإن "لا" النافية لا يلزمها زمن مستقبل ولا غيره إلا بقرينة أو سياق خاصّ كما في مثال سيبويه.

إلا أن في كلام السهيلي ما يبدو أنه يدل على أنّ بينهما فارقاً في امتداد الزمان في

(١) نتائج الفكر في النحو ١٣١، وللسهيلي رأي فيه غرابة وهو أن امتداد صوت الألف في "لا" يجعل زمنها أطول من زمن "لن"، وردّه أبو حيان، ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٤٣.

المستقبل حين يقول: «ومن خواصها أنها تنفي ما قرب ولا يمتد معنى النفي فيها كامتداد معنى النفي في حرف "لا" إذا قلت: "لا يقوم زيد أبدًا»[١]. وقال الزملكاني: «"لن" آكد في النفي وإن كان زمانها أقصر من "لا"، وسرّ ذلك أن الألفاظ مشاكلة للمعاني، و"لا" آخرها ألف، والألف يمكن أداء الصوت بها، بخلاف النون فإنها وإن طال اللفظ بها لا تبلغ طوله مع "لا" فطابق كل لفظ معناه»[٢]، وهذا المعنى ردّه أبو حيان، على الرغم من أنه لم ينف أبلغية "لن" في تأكيد النفي[٣].

لذلك فإن امتداد الزمان الذي يختلف به "لا" عن "لن" ليس مختصّا بالمستقبل على ما يفهم من ظاهر كلام السهيلي، وكأن السهيلي يعالج مسألة اعتقادية تتعلق بمسألة تأبيد النفي بـ"لن" ، فجعل امتداد "لا" الزماني دليلًا على تحديد زمن "لن" الاستقبالي، والفاصل في هذه المسألة أن النفي الذي تفيده "لن" إذا أريد به التأبيد فهو التأبيد المتعلق بالحياة الدنيا، وليس ممتدًّا إلى الآخرة، كما سنبينه قريبًا إن شاء الله.

وقد نفى ابن مالك تخلّص المضارع للاستقبال مع "لا"، وهو الراجح بدليل الآيات التي ذكرناها، ومنع تخلصها للاستقبال يؤكد صلاحها لزمن أطول أمدًا من المستقبل، قال ابن هشام: «ويتخلّص المضارع بها للاستقبال عند الأكثرين، وخالفهم ابن مالك، لصحة قولك: "جاء زيد لا يتكلّم"، بالاتفاق، مع الاتفاق على أنّ الجملة الحالية لا تُصدّر بدليل الاستقبال» [٤]. وحسبنا ما استدلّ به ابن مالك من أنّها لم تتخلّص للحال في المثال السابق، وموافقة ابن هشام له.

أما من جهة التأكيد، فبين الأداتين فوارق عدة، فما ذكره الخليل من أنّ "لن" مركبة من "لا" و"أن" يجعلها تحمل إضافة في المعنى على ما في "لا"، ويبين ذلك

(١) نتائج الفكر، ص١٣١.
(٢) ينظر: التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن، ص٨٤ .
(٣) ينظر لذلك: البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي ١/ ٣١١.
(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري ١/ ٢٤٤.

الزمخشري قال: «لا فرق بين "لا" و"لن" في أن كل واحدة منهما نفى للمستقبل، إلا أن في "لن" تأكيدًا وتشديدًا ليس في "لا"»[١].

والذي يظهر أنّ ما يقوله فريق من النحاة من دلالة "لا" على النفي للمستقبل؛ يقصد به أصل الدلالة الوضعية، فإذا كان الحرف موضوعًا لمعنى كالاستقبال مع دلالته في الأصل على معنى آخر كالنفي، فإن ذلك موضوع لنفي المستقبل، أما الاستعمال فشواهده كثيرة تدل على أنه يستعمل لغير المستقبل كما بيّنا[٢].

الدلالة الزمانية:

أما الدلالة الزمانية فإن لكل منهما اختصاصًا بزمن، فإذا كان المضارع مع "لا" صالحًا لزمن الحال مع صلاحه للدلالة على الاستقبال، فإنه مع "لن" غير صالح للدلالة على زمن سوى المستقبل، ولذلك فهي تخلص المضارع للاستقبال وهي قرينة من قرائن زمنه الاستقبالي، ويؤيد ذلك قول السهيلي: «الألفاظ مشاكلة للمعاني التي هي أرواحها، يتفرس العاقل فيها حقيقة المعنى بطبعه وحسه، كما يتعرف الصادق للفراسة صفات الأرواح في الأجساد بنحيزة نفسه. فحرف "لا": لامٌ بعدها ألف، يمتد بها الصوت ما لم يقطعه تضييق النفس، فإذًا امتداد لفظها بامتداد معناها، و"لن" بعكس ذلك، فتأمله فإنه معنى لطيف، وغرض شريف»[١].

وفيما قاله السهيلي هنا قيمة بلاغية تتعلق بزيادة تركيب "لن" عن "لا"، إذ تدل "لن" على القطع والتأكيد لما نفته، وهي في امتداد الزمن دون "لا". غير أن الحكم بقصر زمن النفي بـ"لن" ليس على إطلاقه كما يظهر من كلام السهيلي، والذي ينبغي أن يفهم هنا هو أن قصر "لن" على المستقبل من الزمان لا شمولها الأزمنة دون قيد، لأن "لا" تستعمل في الزمان المستقبل وغيره على ما أثبتناه بأدلة القرآن

(١) الكشاف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل، في وجوه التأويل، لجار الله الزمخشري، ٤/ ٥٣١.
(٢) ينظر ص ٢٦٩ من هذا البحث.

الكريم، كما أن الحكم بأن صوت الألف يؤدي لامتداد الزمن ردّه بعض أهل العلم(٢).

ويؤيّد أبو حيان القول بدلالتها على قصر الزمن المستقبل، لأنها قد تدل على المستقبل بلا تحديد، كما تدلّ على المستقبل محدودًا بزمن معين، أو عمر ذي أجل، قال أبو حيان: «و"لن" هي أقصر نفيًا من "لا" إذ "لن" تنفي ما قرب، ولا يمتد معنى النفي فيها كما يمتد في "لا"» (٣).

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ﴾ [محمد:٣٥]، فلا يصح أن يكون زمنها مغيّا في الآية، أو يدل على قصر، ثم إنها قد تدل على زمن مقيد في المستقبل كما في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾ [مريم: ٢٦]. وسيأتي بيانه في المبحث القادم.

وكما تبين فإن المستقبل الذي تدل عليه "لن" لا يلزم منه أن يمتد كامتداد الزمن الذي تنفيه "لا"، فإن "لا" حين تنفي المستقبل تدل على استغراقها لأزمنة الفعل الذي تنفيه، ففي قولهم: "زيد لا يحب الظلم" دلالة على استغراق النفي لأزمنة الفعل المنفي، من غير قيد للفعل في الحال أو الاستقبال، بل النفي هنا صالح للدلالة على المضي أيضًا، لأن المنفي بها هو الصفة الثابتة التي يدل الحدث المفهوم من الفعل، وليس نفيها كنفي "لن" للفعل نفسه فإن نفي "لن" للحدث المفهوم من الفعل لازم معه الزمن وهو زمن مستقبل البتة، ثم هو بعد ذلك زمن محدود بأجل.

(١) نتائج الفكر في النحو ص١٣١.

(٢) ينظر الصفحة ٢٧٢ من هذا البحث.

(٣) البحر المحيط ١/ ١٦٦.

المبحث الأول

معاني النظم في النفي بـ"لا"

إذا كان النفي بـ"لن" يفيد توكيد النفي في المستقبل، وورد في القرآن الكريم على وجوه نفي بها المستقبل بتوكيد النفي وذلك لمعان بلاغية أوجبها الفرق بين المنفي بهذه الأداة، والمنفي بغيرها مثل "لا" التي نحن بصدد الحديث عنها هنا، وإذا كان هذان الحرفان يدلان على النفي في المستقبل وهو ما يلزم أن يكون مدخولهما فعلًا مضارعًا؛ فإنه لابد أنهما في لسان العرب مختلفان من وجوه وإن اتفقا في أصل النفي.

وفي الكتاب الكريم آيات يتضح فيها الفرق جليًّا بين استعمال كل من "لا" و"لن". فالظاهر أن بناء كل منهما يقتضي أنهما مختلفتان في الدلالة على النفي، وإن اشتركتا فيه، وأن لكل منهما معاني خاصة تنفرد بها عن الأخرى، إلا أن طريقة الدلالة في كل منهما تختلف عن الأخرى.

والبحث في أسرار النظم المتعلقة بهذا الحرف يستدعي النظر فيه من وجهين:

أحدهما: جهة الزمن، فينظر له من جهة الزمن الذي يداخله مع التركيب مضيًّا، أو حالًا، أو استقبالًا، ومن جهة امتداد الزمن المستقبلي قربًا، وبعدًا.

والآخر: جهة النفي، فينظر له من جهة توكيد النفي، وعدمه، ومن جهة دلالته على امتداد النفي، أو عدمه.

فالحال هو أحد زمني المضارع، وإذا كانت "لن" تخلصه للاستقبال، وتلزمه إياه، وقد عرفنا عن فريق من النحاة إلزام "لا" الدلالة على المستقبل، فإن من الشواهد القرآنية ما يدل على أن "لا" قد تدخل على المضارع دالة على الحال، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيۡرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَآ أَرَى ٱلۡهُدۡهُدَ أَمۡ كَانَ مِنَ ٱلۡغَآئِبِينَ﴾ [النمل: ٢٠] ، فإن معنى حالية المضارع الذي يقوي معنى تعجب سليمان من حاله -وهو في عدم رؤيته للهدهد- مكتسب من "لا" مع المضارع، والاستفهام هنا مفيد

للتعجب، غير أنه لن يظهر معنى التعجب لو لم يكن في سياقه تركيب المضارع المنفي بـ"لا"، ليفيد معنى الحالية، وليس في السياق ما يفيد الحالية سوى تركّب المضارع مع "لا النافية، ولا يُظنُّ أن التعجب مفهوم من تركيب الاستفهام وحده، بل لكون السياق مشتملًا على ما يدعم معنى الحالية، كما في الآية من تركيب المضارع مع النفي، وكما في قولهم: "مالي أراك تقدم رجلًا وتؤخر أخرى؟!"، أو بحال كقول الفارعة بنت طريف:

فيا شجرَ الخابورِ مالكَ مُورِقاً كأنّكَ لم تجزعْ على ابنِ طريفِ[1]

فليس المراد أن النفي هو المفيد للتعجب بل، النفي يتركب مع المضارع فيفيد الحالية التي لولاها لما انتقل السياق من المعنى الحقيقي للاستفهام إلى المعنى المجازي البلاغي الذي هو التعجب، ولن يستقيم التعجب لو كان المضارع مفيدًا للاستقبال.

وفي هذا التركيب ما يؤكد أن الاستفهام البلاغي حين يخرج عن معناه الأصلي لا يستفاد من الأداة وحدها، أو من الأداة مع ما وليها، ما لم يرفدها السياق، وترى المعنى أيضًا ظاهرًا في قوله تعالى: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣]، قال أبو حيان: «"لا" ترجون: حال، وقد خلقكم أطوارا: جملة حالية تحمل على الإيمان بالله وإفراده بالعبادة»[2]. فالجملة الحالية "لا ترجون" أخرجت الاستفهام من معناه الأصلي إلى المعنى المجازي وهو التعجب، ثم إن التعجب مؤدّ للإنكار، إذ عدم توقيرهم لله وتعظيمه، والخوف من حسابه، متعجب منه، وهو أمر يدعو للإنكار.

وكذلك الاستفهام بالهمزة مفيد للتعجب بقرائن السياق الذي نفي فيه المضارع

(١) البيت من قصيد لها في رثاء أخيها الوليد بن طريف الشيباني أحد الخوارج، ينظر لذلك الحماسة، للبحتري ٣٩٨.

(٢) البحر المحيط، ١٠/ ٢٨٣.

بـ"لا" وهو دال على الحال، وذلك في قصة بني إسرائيل العجل في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [طه:٨٩]، والمتعجب منه هو حالهم حين لم يروا العجل يكلمهم ولا يهديهم، ونفي المضارع بـ"لا" المفيدة لمعنى الحالية في تركّبها معه هو مناط التعجب، وهذه المعاني الظاهرة كافية في الدلالة على أن "لا" تفيد مع المضارع معنى الحال، بدلالة سياق الآية.

وقد يأتي الأسلوب القرآني مشتملًا على "لا" النافية مع المضارع في سياق وجهته للزمن الماضي، فتدّل على حال ماضية كما في قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ۚ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ۘ اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٨]، فإنّ المضارع المنفي بـ"لم" في قوله "ألم يروا" يشير إلى وجهة السياق نحو الماضي، ولذلك فمعنى الاستفهام هو (الإنكار الوقوعي)[١]، لأن الفعل المستنكر قد وقع، فالإنكار متّجه لوقوعه، وفيه معنى التوبيخ فمعمول الفعل "يروا" هو المصدر المؤوّل "أنه لا يكلمهم"، ويلزمه أن يكون هو وما وقع في حيّزه ماضيًا، فدلالة "لا" النافية هو الحال الماضية، لوقوعها في حيز المضارع الماضي، فاستاقت معها المضارع نحو الزمن الماضي، ليحكي الحال الماضية.

وعند ابن عاشور أن «الاستفهام للتقرير والتعجيب من حالهم، ولذلك جعل الاستفهام عن نفي الرؤية، لأن نفي الرؤية هو غير الواقع من حالهم في نفس الأمر ولكن حالهم يشبه حال من لا يرون عدم تكليمه، فوقع الاستفهام عنه لعلهم لم يروا ذلك، مبالغة، وهو للتعجيب، وليس للإنكار، إذ لا ينكر ما ليس بموجود»[٢]. وهو يؤكد أيضًا أن "لا" في الآية دالة على الحال الماضية، فتعدد هذه الدلالة راجع

(١) حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، لعصام الدين الحنفي القونوي، ٨/ ٥٠٤.
(٢) التحرير والتنوير، ٩/ ١١٠.

لاختلاف أسلوب النظم الذي وقعت فيه، ولذلك فليس حكم النحاة عليها من جهة الاستعمال بل من جهة الوضع أي أنها موضوعة للمستقبل.

ومن المعاني التي اختصت بها "لا" النفي المطلق، والتأكيد، والتأبيد، والزيادة النحوية على رأي من قال بالزيادة في القرآن، وسنقف عنده وقفة خاصة، ولكل معنى من هذه المعاني شواهد يتبين بها مدلول حرف النفي، وسوف يكون مستهل حديثنا عن دلالة "لا" النافية على النفي المطلق.

النفي المطلق:

وذلك أن يكون الأمر المنفي غير مقيد بزمن، فنفيه جار على الأزمنة الماضية، والحاضرة والمستقبلة، ويكثر ذلك فيما يتعلق بالصفات المنفية عن جناب الله تعالى مثل قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [البقرة:٢٠٥]، فإن نفي الفساد في الآية لا يصح أن يُحمل على معنى المستقبل لأنّه يلزم منه عدم نفي حب الفساد عنه تعالى في الماضي، أو الحاضر، والصحيح أنّ حب الفساد ليس من صفاته تعالى مطلقا، فصفات الكمال الإلهية تستلزم نفي كل ما يناقضها من الصفات، وحب الفساد صفة نقص لا صفة كمال، وهو تعالى منزّه عنها، فلزم أن يكون النفي هنا جاريًا على الأزمنة كلها.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [المائدة:١٠٨] فإنّ الهداية المنفية هنا لا يصح كونها متعلقة بزمن الاستقبال كما يفهم من كلام النحاة في إفادة "لا" نفي المستقبل، فالمنفي هو أن هداية الفاسقين لا تقع من الله تعالى، وهذا يلزم أن يدل النفي على نفي الفعل في الزمن المطلق غير مقيد بالمستقبل كما هو الأصل في دلالة "لا" النافية.

وأما قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾[البقرة:٢١٦]، فإن نفي العلم عن الخلق ليس نفي إطلاق، ولا نفيًا للمستقبل كما هو المعروف في النحو من كون "لا" لنفي المستقبل، فإن وضع "لا" لنفي المستقبل لا يمنع من أن يكون استعمالها

دالا على الأزمنة كافة، لذلك فإن أسلوب القرآن حين يستعمل هذه الطريقة من النفي فإنه يشير إلى معنى نسبة كمال العلم لله، ونفي العلم على تلك الصفة عن الناس، فإذا علم الإنسان أنّ علمه قاصر، وأن كمال العلم هو لله تعالى، استيقن أن أوامر الله هي خير له، وإن خالفت ما في ظنه، وكره ما فيها من المشقة، فيدعو ذلك للامتثال، والمضارع "لا تعلمون" حذف مفعوله ليدلّ على معنى متعلق بما قبله، أي ليس لكم العلم الكامل، ولذلك قدره أبو حيان بقوله: «وأنتم لا تعلمون ما يعلمه الله»(١).

وقال ابن عاشور: «ومفعولا يعلم، وتعلمون محذوفان، دلّ عليهما ما قبله، أي: والله يعلم الخير والشر، وأنتم لا تعلمونهما، لأنّ الله يعلم الأشياء على ماهي عليه، والناس يشتبه عليهم العلم فيظنّون الملائم نافعًا، والمنافر ضارًّا»(٢). ونحو هذا قول الرازي: «المقصود منه الترغيب العظيم في الجهاد، وذلك لأن الإنسان إذا اعتقد قصور علم نفسه وكمال علم الله تعالى، ثم علم أنه سبحانه لا يأمر العبد إلا بما فيه خيرته ومصلحته، علم قطعًا أن الذي أمره الله تعالى به وجب عليه امتثاله، سواء كان مكروهًا للطبع، أو لم يكن»(٣).

فالغرض البلاغيّ من نفي العلم باستعمال"لا" الدالّة على نفي كمال العلم عنهم، هو حملهم على الإيمان بما فرض الله عليهم وامتثالهم له، وبيان أنّ علم الخير والشرّ عند الله، لأنّ كثيرًا من الأمور يكون ظاهره مخالفًا لباطنه وذلك من علم الغيب، لا من دليل الطبع البشري، ولا هو مما يصل إليه علم الخلق، لذلك نفي عنهم ذلك النوع من العلم الذي اختص به نفسه ليوقنوا أنّ ما أمروا به خير لهم وإن خالف ما تميل إليه النفوس.

---

(١) البحر المحيط٢/ ٣٨١.

(٢) التحرير والتنوير٢/ ٣٢٣.

(٣) التفسير الكبير المسمى مفاتيح الغيب ٦/ ٣٨٦.

وقد وقع هذا التركيب -أعني ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة:٢١٦]- في أربعة مواضع أخرى في القرآن الكريم(١)، وهي تفيد مطلق كمال العلم لله تعالى، ونفي تلك الصفة عن علم البشر، وليس الغرض نفي مطلق العلم عن المؤمنين، لأن نفي مطلق العلم مما وصف الله به الكفار في القرآن كثيرًا.

فنجد في مواضع عدّة وصف القرآن للكافرين بأنهم لا علم لهم، منها قوله تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعۡلَمُونَ ﴾[البقرة:١٣]،وقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ مِثۡلَ قَوۡلِهِمۡۚ﴾ [البقرة١١٣] وقوله تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [الأعراف:١٨٧]، فهذه كلها نُزّل فيها الفعل المتعدي "علم" منزلة اللازم، لوصف الكافرين بأنهم فاقدو العلم الحقيقي، وهو الإيمان بالله تعالى، والنفي فيها نفي لحقيقة العلم لا لكمال العلم الذي نُفي عن المؤمنين، فإن الكافر بالله لا يعلم حق العلم، فضلًا عن أن يكون له شيء من العلم يصح نفي كماله، وبقاء أصله، ولذلك تختلف دلالة "لا" في الموضعين باختلاف السياق.

وفي قوله تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، نفي مطلق أن يقع من الأبصار إدراك الله تعالى، وذلك لأن في الإدراك معنى الإحاطة، ولا يكون للبصر أن يحيط به تعالى، ويناسبه النفي بـ"لا" التي تفيد مطلق النفي، فلا يقيد بزمن مستقبل، ولا حاضر، ولا ماض، وقد نفى القرآن الكريم أن يراه أحد في الدنيا، في قوله تعالى لموسى عليه السلام: ﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف١٤٣]، وآية الإدراك لا تفيد نفي رؤيته، لأن مجرد الرؤية ليس كالإحاطة، قال ابن المنير: «الإدراك عبارة عن الإحاطة، ومنه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدۡرَكَهُ ٱلۡغَرَقُ﴾ [يونس:٩٠]، أي: أحاط به، و﴿إِنَّا لَمُدۡرَكُونَ﴾ [الشعراء: ٦١] أي

(١) هي البقرة ٢٣٢، وآل عمران ٦٦، والنحل ٧٤، والنور ١٩.

محاط بنا، فالمنفى إذًا عن الأبصار إحاطتها به عز وعلا لا مجرد الرؤية ... وتخصيص الإحاطة بالنفي يشعر بطريق المفهوم بثبوت ما هو أدنى من ذلك، وأقلُّه مجرد الرؤية، كما أنا نقول: لا تحيط به الأفهام، وإن كانت المعرفة بمجردها حاصلة لكل مؤمن، فالإحاطة للعقل منفية كنفي الإحاطة للحس، وما دون الإحاطة من المعرفة للعقل والرؤية للحس ثابت غير منفي»(١).

وقد بين السهيلي فرقا بين "لا" و"لن" من جهتي التوكيد، وامتداد الزمن، إذ يقول: «في قوله عز وجل ﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِي﴾[الأعراف: ١٤٣]، ولم يقل: "لا تراني" ... وأما الإدراك الذي لا يكون بحال فنفاه بـ "لا "، فقال: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فالأبصار إذًا لا تدركه بحال، والرؤية تكون بعد هذه الحال وهو -عندي- أصح من قول من قال: الرؤية والإدراك بمعنى واحد لا فرق بينهما: ألا ترون كيف حسن قوله ﷺ :«**إنكم ترون ربكم عيانًا يوم القيامة** »، ولو قال: "إنكم" تدركون ربكم يوم القيامة، لم يحسن. فالإدراك منفي بـ "لا" نفيًا مطلقًا بخلاف الرؤية» (٢).

الدعـــاء:

المشتهر في البيان العربي أن الدعاء صيغته هي الأمر لا على جهة الاستعلاء، كما في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِي ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗ وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ حَسَنَةٗ وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة:٢٠١] . وهو طلب من الأدنى إلى الأعلى، ويختص الدعاء بطلب العبد ربه فحسب، وأما ما سوى ذلك ممّا لا يتحقق فيه الاستعلاء، وتقل فيه رتبة الطالب عن رتبة المطلوب فلا يسمى دعاء، وكذلك صيغة النهي تأتي للدعاء كما في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ﴾ [البقرة:٢٨٦].

(١) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، لابن المنير الإسكندري، مطبوع بحاشية الكشاف ٢/ ٥٤.
(٢) نتائج الفكر في النحو ١٠٠.

وقد يأتي الدعاء في القرآن الكريم، بصيغة ثالثة سوى ما ذكر، بدخول أداة النفي "لا" على الفعل الماضي مرادًا به المستقبل، وفي ذلك عدول في استعمال الماضي إلى معنى المستقبل، وكونها موضوعة للاستقبال فإن دخولها على الماضي يخالف دخول نظيرتها "ما" التي تدلّ على النفي في الماضي، في مثل قوله تعالى: ﴿مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ﴾ [طه:٢] إذ تدلّ على نفي الماضي.

فإذا ولي الفعل الماضي "لا" النافية دلّ على الاستقبال في مثل قوله تعالى: ﴿ فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ﴾ [البلد:١١]، وفي مثل قوله ﷺ : «**تعس وانتكس وإذا شيك فلا انتقش**»(١). فيفيد الدعاء. إذ يذكر أبو حيان معنى الدعاء في الآية، ووجهًا آخر وهو أن تكون "لا" المذكورة دالة على "لا" أخرى محذوفة مكررة، وبذلك تدل على المضي، قال: «ذكر "لا" مرة واحدة، والعرب لا تكاد تفرد "لا" مع الفعل الماضي حتى تعيد، كقوله تعالى: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾[القيامة:٣١] وإنما أفردها لدلالة آخر الكلام على معناه، فيجوز أن يكون قوله: ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [البلد:١٧] قائمًا مقام التكرير، كأنه قال: "فلا اقتحم العقبة، ولا آمن". وقيل: هو جار مجرى الدعاء كقوله :"لا نجا ولا سلم" دعاء عليه ألّا يفعل خيرًا» (٢).

وهذا الذي ذكره من تقدير تكرار"لا" فيه تكلف التقدير، وبعد المعنى، وإنما ذهب إلى التقدير ليظهر معنى المضي في النفي، ولذلك فالأظهر في الآية ترك التقدير، وبقاء المعنى على وجهه الظاهر من الدعاء عليه، إذ له نظائر في الوحيين.

وبقاء النفي دالًّا على المضيّ مع عدم تكرر "لا" النافية يرجع لاشتمال النظم على معنى ليس هو مجرد النفي، وهو معنى يوحي به السياق بغير قصد لتكرار "لا"،

(١) صحيح البخاري ٤/ ٣٤. وتمام الحديث: «**تعس عبد الدينار، وعبد الدرهم، وعبد القطيفة، وعبد الخميصة، إن أعطي رضي، وإن لم يعط سخط، تعس وانتكس، وإذا شيك فلا انتقش**».

(٢) ينظر البحر المحيط ١٠/ ٤٨٢.

ويدلّ على مناسبته لمقتضى المعنى السياقي، فلا تكاد تدخل على الماضي فيبقى المضي على معناه إلا وهي مكررة كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة:٣١]، فإن لم تكرر فإن الماضي معها يتجّه زمنه للمستقبل، وسيأتي الحديث عن "لا" إذا تكررت قريبًا إن شاء الله.

وهي وإن كانت موضوعة في أصلها للنفي، وهي خبريّة إذ ذاك، إلا أنّها تفيد الدعاء في مثل: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾ [البلد:١١] فيكون التركيب طلبيًّا لا خبريًّا، ويسميها بعض المعاصرين "لا" الدعائية(١)، ولو كان مدخولها ماضيًا، وهي عندهم "لا" الناهية نفسها الداخلة على المضارع، وإنما دخلت على الماضي، كما دخلت على المضارع، ولم أجد من سبق البغدادي(٢) من النحاة إلى تسمية "لا" الناهية الداخلة على المضارع باسم "لا الدعائية"، والمعروف في المصطلح البلاغيّ أن هذه الصيغة أعني -المضارع المسبوق بلا الناهية- أنها صيغة نهي، وأنّ الدعاء يفهم من الصيغة لا من الحرف وحده، أي يفهم من الفعل إذا وليه الحرف، أي من تركبهما حتى يصبحا صيغة خاصّة، ثمّ يفيد الدعاء إذا كانت الصيغة موجهة من الأدنى إلى الأعلى، فالدلالة على الدعاء حينئذ مستفادة من التركيب لا من الحرف، وقد يقال إن مقصودهم بتسميتها "لا الدعائية" أنها تأتي في صيغة الدعاء، أو في سياق الدعاء، لكنها ليست هي المفيدة للدعاء.

غير أنّ هذه الأداة تدل أيضا على الدعاء حين تدخل على الماضي، فالقول أنها هي "لا" الناهية دخلت على الماضي كما دخلت على المضارع قول فيه نظر، من جهة أنها لا تفيد بمفردها الدعاء، فهي "لا" النافية، لأنّ الأصل ألّا تدخل "لا" الناهية

(١) ينظر: منحة الجليل حاشية بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبدالحميد،١/ ٢٦٧، والنحو الوافي، لحسن عباس، ١/ ٥٦٢.

(٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبدالقادر البغدادي، ٥/ ٤٥.

على الماضي، وإنما تختص "لا" النافية بذلك الموضع، ودلالاتها على الدعاء راجعة لتركبها مع الماضي، ولا وجه لنقل الناهية لتدخل على الماضي فيكون العدول «لأن الدعاء شبيه بالنفي؛ لأن دعاءك بحصول الشيء دليل على كونه غير حاصل في وقت الدعاء»[1]. كذلك فإن "لا" الناهية تختص بالمضارع، أما "لا" النافية فتصلح للمضارع والماضي، والإبقاء على أصل اللفظ، مع تغير المعنى أولى من الحكم بتغيير اللفظ وتغيير المعنى ومخالفة أصل القاعدة مع وفاء الأصل بالمعنى، لأنه لا يعدل إلى لفظ من لفظ آخر إلا عند تخلف اللفظ الأصلي في الوفاء بالمعنى، فإذا كان اللفظ الأصلي قادرًا على الوفاء فلا حاجة للعدول إلى لفظ، أو الحكم أن اللفظ القائم هو لفظ جيء به مع صحّة بقاء المعنى الأصلي.

فالعدول ليس في الحرف إنما هو في فعل الدعاء، لأن الدعاء مستقبل المعنى، فحقه أن يكون بالفعل المضارع، فإذا أريد إظهار الرغبة في تحقق الدعاء، أو التفاؤل بأنه محقق لما يراه الداعي من حسن الظن بربه في إجابة دعوته، صحّ أن يكون الفعل ماضيًا، إشارة لهذه النكتة البلاغية.

وهذا القلب الذي يحدثه حرف النفي "لا" في زمن الماضي حين يحيله للاستقبال يشبه ما يحدثه حرف النفي "لم" في زمن المضارع حين يقلبه للمضي، كما في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الصمد:٣]، فبقاء النفي دالًّا على المضيّ مع عدم تكرر "لا" النافية يرجع لاشتمال النظم على معنى ليس هو مجرد النفي، وهو معنى يوحي به السياق بغير قصد لتكرار "لا"، ويدلّ على مناسبته لمقتضى المعنى السياقي.

وإذا كان الماضي المسبوق بلا النافية يفيد الدعاء، فإن المضارع الذي هو الأصل في الدلالة على الاستقبال يُحمل معناه على الماضي ليفيد الدعاء، كما في قوله تعالى:

(١) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١/ ٢٣٢، محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبوع بحاشية أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح.

﴿رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ﴾ [يونس:٨٨]، قال الخليل: «معناه: فلا آمنوا، دعا عليهم، قال الشاعر:

فَلَا يزل صدرك فِي رِيبَة يذكر مني تلفي أَو خلوص

أي فلا زال صرفه من نصب إلى جزم» (١).

وقد جعل الطبري الدعاء هنا راجعًا لما في سياق الآية من دعاء سابق، وأوّلَه بالماضي، وهو منظور بلاغي تركيبي راجع إلى مسألة مراعاة وشائج النظم، وفيما قاله إشارة إلى أن الماضي أدلّ على معنى الدعاء من المضارع، لما فيه من فائدة بلاغية هي التنبيه على الرغبة في تحقق الدعاء، والثقة بالتحقق.

قال الطبري: «هذا دعاء من موسى، دعا الله على فرعون وملئه أن يغير أموالهم عن هيئتها، ويبدلها إلى غير الحال التي هي بها»(٢)، فهو يستدل على معنى الدعاء هنا بوقوعه في سياق دعاء قبله، ثم قال: «والصواب من القول في ذلك، أنه في موضع جزم على الدعاء، بمعنى: فلا آمنوا وإنما اخترت ذلك لأن ما قبله دعاءٌ، وذلك قوله: ﴿رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ﴾، فإلحاق قوله: "فلا يؤمنوا"، إذ كان في سياق ذلك بمعناه أشبهُ وأولى»(٣).

وهذا يعني أنّ "لا" النافية هي الداخلة على المضارع هنالك، فالمضارع مصروف عن دلالته على الاستقبال بأصل لفظه، إلى الدلالة على الاستقبال بحمله على معنى

(١) الجمل في النحو، للخليل بن أحمد،ص٢٢٦، تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت. والبيت لعدي بن زيد العبادي، ينظر ديوانه ص٦٨، بتحقيق وجمع محمد جبار المعيبد، الطبعة الأولى، ١٩٦٥م، وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، ولم أجد لهذا الشاهد ذكرا في كتب النحو عدا الجمل للخليل، وفي رسالة الغفران بلفظ "تذكر"، ينظر رسالة الغفران، لأبي العلاء المعري، ص٤٩، حققها محمد عزت نصر الله، لم تحدد طبعتها أو تاريخها، المكتبة الثقافية، بيروت.

(٢) الطبري ١٥/ ١٧٩.

(٣) المصدر السابق ١٥/ ١٨٤.

المضي الذي يقتضيه الدعاء، بـ"لا النافية"، إذ إن المضارع المسبوق بـ"لا" الناهية يدل على الدعاء بغير حاجة إلى تأويله بالماضي، كما في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران:٨]، فإن الدعاء مفهوم من الصيغة المركبة من "لا" الناهية والمضارع المجزوم بها.

والحاصل أن "لا" النافية الدالة على الاستقبال تكتسب من السياق معاني منها دلالتها على معنى الدعاء، كما تبين ولذلك سميت عند بعضهم "لا الدُّعائية" وشرطها ألا تتكرر، وأن لا يسبقها نفي بما النافية فيكون ذكرها معطوفة على "ما" النافية بمنزلة تكرارها، كما بين ذلك الصبان حيث يقول في حاشيته: «"لا" الداخلة على الماضي غير الدعائية يجب تكرارها، كذا نقله شيخنا عن الدنوشري وأقره هو والبعض، وعندي أنه يقوم مقام تكرار لا الإتيان بدل الأولى بما النافية كما في المثال، لأنها مثلها في الدلالة على النفي وفي الصورة إذ كل منهما لفظ ثنائي آخره ألف لينة فافهم»(١).

ولذلك فقد تدخل على الفعل الناسخ المسبوق بما "مازال" فتحل محل "ما" النافية وتدل على الدعاء، كما في قول ذو الرمة(٢):

ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البلى ولا زال منهلًّا بجرعائك القطر

فقوله: "لازال" دعاء بأن يدوم القطر على أرضها حيث «أجرى "زال" مجرى "كان" في رفعها الاسم ونصب الخبر، لتقدم " لا " الدعائية عليها، والدعاء شبه النفي»(٣).

فقوله "لازال" هو دعاء بأن يدوم القطر على أرضها، وقد يقع لبعضهم خطأ في

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك٢/ ١١٣.

(٢) البيت في ديوانه بشرح الباهلي، برواية ثعلب، ١/ ٥٥٩.

(٣) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/ ٢٦٧، وينظر كذلك شرح الأشموني، لعلي بن محمد بن عيسى الأشموني ١/ ٣٤.

استعمال "لازال" فيظنها مثل: "ما زال" فيضع "لا" موضع "ما"، وهو خطأ إذ يستحيل الخبر إلى دعاء، ويستحيل الفعل الناسخ الناقص إلى فعل تام(١).

وهذا التأويل الذي ذهب إليه المفسرون راجع إلى كون دلالة "لا" النافية مع الفعل الماضي تتوجه لمعنى الاستقبال لأن النفي غير متكرر، فدلّ على أنّ معنى الدعاء محتمل هنا بقوّة، ضرورة أنّ الآية متى صحّ معناها بلا تقدير فهي إليه أقرب. والله أعلم.

فإفادتها للدعاء ليس من جهة وضعها ولكنه من جهة التركيب والسياق، فالدعاء معنى زائد على الوضع، والمضارع المفيد للدعاء مثل: ﴿فَلَا يُؤْمِنُواْ﴾ جعله أهل العلم مؤوَّلًا بالماضي(٢)، أما المضارع في مثل قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران:٨] فهو باق على مضارعته ودلالته على الاستقبال مسبوقا بـ"لا" الناهية، وهو وجه آخر من وجوه أسلوب الدعاء في العربية، فلا يحمل الدعاء حينئذ في الوجهين على أنّ الذي فيهما هو "لا" الناهية، أو النافية، بل الناهية في موضع، والنافية في موضع آخر، وكلاهما مستعمل في الدعاء حسب السياق.

وجعل بعض أهل العلم من الدعاء قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوٓاْ أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الأنفال: ٢٥]، نقل ابن عطية عن «علي بن سليمان الأخفش أن قوله: ﴿لَّا تُصِيبَنَّ﴾ هي على معنى الدعاء، ذكره الزهراوي»(٣). وهذا التفسير فيه غرابة، إذ إن الخطاب القرآني في الآية موجّه من الله إلى خلقه، ونظم الآية يجعل معنى الدعاء عليهم لا لهم، وسيأتي الحديث عن

(١) والفعل الناسخ "مازال" يأتي متصرفًا في المضي والاستقبال، فيقال: "مازال، وما يزال، لا يزال"، ولا يصح أن يقال فيه: "لا زال"؛ لأنه يخرج عن كونه خبريًّا إلى معنى طلبي.

(٢) ينظر كلام الطبري ص٢٨٥ من هذا البحث.

(٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد ابن عطية الأندلسي، ٢/ ٥٦١.

هذه الآية في القادم من هذا البحث إن شاء الله.

التحضيض:

يجري في البلاغة تركب الأدوات من أكثر من أداة فيؤدي ذلك لمعنى بلاغي، ومن ذلك دخول الاستفهام على أداة النفي "لا" في مثل "ألّا، وهلّا" التحضيضية، التنديمية، وقد حمل القرطبي هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾ [البلد:١١] «أي: أفلا اقتحم العقبة؟ فحذف ألف الاستفهام»[(١)]، فليس المعنى ههنا على الدعاء، حيث دخلت "لا" النافية على الفعل الماضي.

ويؤكّد القرطبي في موضع آخر ما قاله هنا، وذكر معنى حسنًا يستفاد من هذا الأسلوب وهو أن الاستفهام يفيد التنديم، وفسّر "أفلا" بمعنى "هلّا" عن فريق من أهل العلم قال: «قال ابن زيد، وجماعة من المفسرين: "معنى الكلام الاستفهام الذي معناه الإنكار، وتقديره أفلا اقتحم العقبة؟ أو: هلّا اقتحم العقبة؟ يقول: هلّا أنفق ماله في فك الرقاب، وإطعام السغبان، ليجاوز به العقبة، فيكون خيرا له من إنفاقه في عداوة محمد ﷺ؟"» [(٢)].

فالاستفهام هنا معناه البلاغي هو التنديم، لدخوله مع النفي على الفعل الماضي، ويكتسب معنى التنديم من همزة الاستفهام الداخلة على "لا الناهية، إذ التنديم يدخل عند البلاغيين في باب التمني[(٣)]، وإن لم يكن هو من التمني، ولكنهم يلحقونه به، ولكنها تتضمن معنى التمني كما في الإيضاح، حيث يقول: وكأن حروف التنديم والتحضيض "هلا، وألا بقلب الهاء همزة، ولولا، ولوما" مأخوذة منهما مركبتين مع "لا" و"ما" المزيدتين لتضمينهما معنى التمني. وكذلك في كلام

(١) تفسير القرطبي ١٩/ ١١٣. ويقصد بألف الاستفهام الهمزة، وهي تسمية معروفة عند بعض أهل العلم.

(٢) تفسير القرطبي ٢٠/ ٦٦.

(٣) ينظر: مفتاح العلوم، لأبي يوسف السكاكي، ١/ ٣٠٧.

القرطبي أنه يفيد معنى الإنكار، ولا يمتنع ذلك إذ النكات البلاغية لا تتزاحم.

وإذا سبقت همزة الاستفهام "لا" النافية الداخلة على المضارع، أفادت معنى العرض والتحضيض، وهذه خاصة في نفي المضارع بهذه الصيغة التركيبية، كما في قوله تعالى:﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُوٓاْ ۗ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور: ٢٢]، إذ يفيد التركيب حضّ المؤمنين وحثهم على الإنفاق على الفقراء، ولما سمع أبو بكر هذه الآية من رسول الله ﷺ قال: «بلى أنا أحب أن يغفر الله لي»(١). فاستجاب لما عرض عليه وما حضته عليه الآية.

ويذكر الدكتور المطعني أنه لم يجد «للأئمة أية إشارة إلى هذا الاستفهام، إما لوضوح معناه المجازي المراد، وإما لجواز أن تكون "ألا" فيها هي التحضيضية» (٢). ولعله لم يطلع على قول ابن عاشور: «والاستفهام إنكاري في قوله: "ألا تحبون" إنكاري مستعمل في التحضيض على السعي فيما به المغفرة وذلك العفو والصفح»(٣).

ودخول همزة الاستفهام على "لا" النافية هنا، جعل الصيغة عارضة، أي لفظ "ألا تحبون" وهي تختلف عن "ألّا" المشددة اللام، المنقلبة همزتها عن "الهاء" في "هلّا" التحضيضية(٤)، وهي مركبة من "هل" الاستفهامية، و"لا" النافية «لتضمن "هل" معنى التمني ليتولد منه في الماضي معنى التنديم... ويتولد في المضارع التحضيض»(٥) . ثم أصبحت كالأداة البسيطة في دلالاتها على معنى لازم لها.

(١) سبب نزول الآية أن مسطحا ابن خالة أبي بكر رضي الله عنه خاض في حديث الإفك فآلى أبو بكر ألا ينفعه بنافعة، فلما نزل الآية قال أبو بكر: «بلى أنا أحب أن يغفر الله لي» ينظر لذلك جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير الطبري ١٩/ ١٢٧، تحقيق أحمد محمد شاكر.

(٢) التفسير البلاغي للاستفهام في القرآن الكريم، للدكتور عبدالعظيم المطعني، ٣/ ٣٤.

(٣) التحرير والتنوير ١٨/ ١٨٩.

(٤) شرح عقود الجمان في المعاني والبيان، لعبدالرحمن بن عيسى بن مرشد العمري، ١/ ١٧٢.

(٥) مفتاح العلوم، للسكاكي، ص١٤٧، وتلخيص المفتاح، لشمس الدين الخلخالي، ص٣٣٨.

ويفرّق بعض أهل العلم بين نوعين من التحضيص، فما كان فيه القوة في الطلب فهو تحضيض، وما كان فيه لين فهو عرض، قال ابن عصفور: «وأما التحضيض فلا يكون إلا بالفعل، وهو العرض نفسه، وليس بينهما فرق بأكثر من أن العرض ليس فيه طلب، إنما هو أن تعرض الفعل وكأنك قلت: آثر فعل هذا إن رأيت فعله، وحين حضضت فالمعنى: افعله، لأنك تطلبه، فالمسألة واحدة»(١). ومعنى قوله: «ليس فيه طلب» أنه ليس في قوة التحضيض، وإلا فهو بالمعنى البلاغي نوع من الإنشاء الطلبي، فقوله تعالى: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ وَهَمُّواْ بِإِخْرَاجِ ٱلرَّسُولِ﴾ [التوبة:١٣] فيه نوع قوة وتأكيد، أقوى مما في الآية التي سبقتها، ولا فرق في المعنى بين الآيتين من جهة هذه الأداة المركبة من همزة الاستفهام و"لا" النافية، بل الفرق من جهة السياق الذي دلّ على أنّ الطلب في آية الجهاد أقوى منه في آية النفقة، ونلحظ تحول الأسلوب الخبري، إلى أسلوب إنشائي طلبي، بعد هذا التركيب، إلا أن معنى النفي الذي يتشبث بـ"لا" النافية ما يزال قائمًا، ولذلك تلحظه بقوة في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝١٠ قَوْمَ فِرْعَوْنَۚ أَلَا يَتَّقُونَ﴾ [الشعراء:١٠-١١]. ذلك أن في قوله: ﴿أَلَا يَتَّقُونَ﴾ فيه تحضيض على التقوى، مع أن الخطاب موجه لغائب، ولكن الصبغة التي اكتسبها التركيب من الاستفهام والنفي أفاد معنى التحضيض الذي يشوبه النفي، كأن الآية توحي بأن الأمر المنفي عنهم لم يفعلوه، وإن كان مطلوبًا بطريقة التحضيض، وذلك لما علق في تركيب الاستفهام مع النفي من أثر للنفي لم يبرحه.

وليس ذلك في آية الجهاد؛ لأنك تلمس في التركيب أن النفي يغيب من المعنى وذلك لحضور المخاطب بما يوحي بتحقيق المخاطب للطلب، وهذا ملمح جميل في دخول النفي لإفادة التحضيض مع أداة الاستفهام، وإيثار الآيات له على أدوات

(١) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الأشبيلي، ٢/ ١٥١، وينظر: البرهان في علوم القرآن ٢/ ٣٤٢.

التحضيض الأصلية، لأن النفي في أدوات التحضيض الأصليّة زال من معنى الأداة، "**لوما**"، و"**لولا**"، و"**هلّا**"، و"**ألّا**"، وبقي متلبّسًا بأصله في دلالته على التحضيض عند تركبه مع همزة الاستفهام كما في الآيات السابقة، على تفاوت في قوته وغيابه، وهذا هو أحد الأسباب التي تؤثر فيها الآيات التحضيض بتركيب الاستفهام مع النفي، والتحضيض بالأدوات الأصلية التي ركبت وكانت كالأداة المنسبكة بلا تركّب، أما حين كان التحضيض موجهًا لغائب فإنه يوحي بانتفاء تحقيقه للأمر الذي حضته عليه الآية.

النفي المشابه للنهي:

من المعاني البلاغية في القرآن الكريم تشبيه النفي بالنهي فيحمل معناه ويقتضي في السياق بعض مقتضياته، والنفي يدخل في الأسلوب الخبري، والنهي أسلوب إنشائي، وبين الأسلوبين اختلاف في أصل الخطاب، إذ يقوم النهي على طلب المتكلم من المخاطب إيجاد أمر ما، ويقوم النفي على تبليغ المخاطب بأمر وقع قبل الخطاب أو سيقع بعده.

فالنهي حين يراد به تأكيد طلب الكف عن الفعل المنهي عنه يشفع بمؤكدات لفظية، منها نون التوكيد، التي تدخل على صيغة النهي، كما تدخل على صيغة الأمر، لأن كلًّا منهما إنشائي طلبي، أما النفي فهو خبري، والنفي وإن كان مما يؤكد إلا أنه لا تدخل عليه نون التوكيد، وأجاز دخولها على المنفي بـ"لا" ابن جني[١]، وابن الخباز[٢]، فيما تعورف عليه في لسان العرب، وهي قاعدة عند عموم النحاة بنيت على استقراء كلام العرب، وعلى قواعد اللسان الشريف في التنزيل.

فإذا شبه النهي بالنفي دخله معنى بلاغي وهو التنبيه على خطر الأمر المنفي،

(١) ينظر: اللمع في العربية، لابن جني، ص٢٦١.

(٢) توجيه اللمع، لابن الخباز، ص٥٢٩.

وتنزيله منزلة المنهي عنه، فكأن الأمر الذي تنفيه تلبّس الصبغة الإنشائية الطلبية، ليكتسب معنى التحذير والتنبيه، وطلب الكف عن الوقوع في مثله، وفيه الجمع بين صيغة النفي "المضارع مع لا النافية" وصبغة النهي التي اكتسبتها الصيغة.

فالجمع بين الأسلوب الخبري في النفي، وبين نون التوكيد التي تعورف على امتناع دخولها على المضارع بعد لا النافية، لهذا الغرض الذي ذكرناه، ورد في قوله تعالى:﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ﴾ [الأنفال:٢٥] إذ اتصلت نون التوكيد بالمضارع المنفي بلا النافية، فجاءت على خلاف القاعدة العامة في علم النحو.

ولا ريب أن النظم الكريم لم يقع فيه هذا التركيب مخالفًا للمعهود في هذه النون من تخصيصها بتأكيد المضارع الطلبي في الأسلوب الإنشائي؛ إلا وله غرض بلاغي، وسرّ بيانيّ، وإن كان لبعض أهل العلم تأوّلات في إخراجه من الخبرية إلى الإنشائية، فيجعلون "لا" في الآية ناهية، والفعل بعدها طلبيًّا لا خبريّا، والحقّ أنّ النظم القرآني يقتضي التأمل والنظر في مثل هذا التغيير الأسلوبي الذي لا يعدم الناظر أن يجد أمثاله ونظائره من اللفتات الأسلوبية التي تعد من مزايا الخطاب القرآني الكريم.

وقد تعددت أقوال العلماء لبيان المراد بهذا التركيب، أو تأويله بما لا يخرم الأصل النحوي الذي ترجع إليه نون التوكيد، إذ ينقل الشاطبي عن كل من المبرد والزجاج والفراء ما تأولوا به الآية إذ جعلوا «"لا" ناهية وتم الكلام عند قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ﴾ ثم ابتدأ نهي الظلمة خاصة عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة، وأخرج النهي عن إسناده للفتنة، فهو نهي محول كما قالوا: "لا أرَيَنَّك هاهنا"» [(١)].

(١) المقاصد الشافية ٣/ ١١٧٧.

وهذ التأويل يلحظ فيه المتأمل غياب النسيج القرآني المتماسك الذي يشد بعضه بعضا، ويلتئم حتى لا ترى فيه نبوًّا في السمع، إذ يقف النظم القرآني ليقطع المعنى المنتظم عند لفظ "فتنة" ويبدأ كلامًا جديدًا لا يظهر السياق انسجامه إلا على تكلف وتغييب لجمال النسق القرآنيّ في الآية. وعلى ما في هذا الرأي من تسديد لخاصة النحو، وتوجيه بغرض إمضاء القاعدة النحوية على وجهها، فلا يجمع بين نون التوكيد و"لا" الناهية، إلا أنّه لا يخلو من التكلف في تفسير النظم الشريف.

ومن الأقوال الطريفة ما ذهب إليه الرازي إذ عدّ التركيب صورة بيانية لا تخلو من بعد وغرابة، ذلك أنه جعل الفتنة كالمخاطب فقيل لها:"لا تصيبي الذين آمنوا"، حيث يقول: «جيء بصيغة النهي مبالغة في نفي اختصاص الفتنة بالظالمين كأن الفتنة نهيت عن ذلك الاختصاص. وقيل: "لا تصيبي الذين ظلموا خاصة، والمراد منه: المبالغة في عدم الاختصاص على سبيل الاستعارة»[(١)]. كأن الفتنة صارت مخاطبة في الآية، ولكن أسلوب الآية لا يحتمل هذا من جهة أنّ قوله: "لا تصيب" كلام عن غائب، وإحالته إلى مخاطب بغير وجه من اللفظ يدل عليه فيه تكلف على الرغم من حمله المعنى على الاستعارة، وهو أنه جعل الفتنة كالحي المخاطب، وفيه بعد ألجأ إليه منعهم دخول نون التوكيد على المضارع المنفي بـ"لا".

ويذكر الزمخشري وجوهًا ثلاثة محتملة في الآية فقال: «لا يخلو من أن يكون جوابًا للأمر. أو نهيًا بعد أمر. أو صفة لفتنة، فإذا كان جوابًا، فالمعنى إن إصابتكم لا تصيب الظالمين منكم خاصة ولكنها تعمكم، وهذا كما يحكى أن علماء بنى إسرائيل نهوا عن المنكر تعذيرًا، فعمهم الله بالعذاب، وإذا كانت نهيًا بعد أمر فكأنه قيل: واحذروا ذنبًا أو عقابًا، ثم قيل: لا تتعرضوا للظلم فيصيب العقاب أو أثر الذنب ووباله من ظلم منكم خاصة، وكذلك إذا جعلته صفة على إرادة القول، كأنه قيل:

(١) تفسير الرازي "مفاتيح الغيب" ١٥/ ٤٧٤

واتقوا فتنة مقولًا فيها لا تصيبنّ، ونظيره قوله:

حتى إذا جنّ الظــلام واختلط جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قطّ[1]

أي: بمذق مقول فيه هذا القول، لأن فيه لون الورقة التي هي معنى الذئب»[2].

وهذه الوجوه الثلاثة تزيل الخبرية عن الفعل المؤكّد بالنون، وذلك لمنع اختراع القاعدة التي لا يصح معها توكيد المضارع المنفيّ بلا، ولم يرتضها أبو حيان، لما فيها من عنت يعتور صريح النظم، إذ ينفصل الوصف عن الموصوف فيبقى لفظ "فتنة" بلا صفة مع شدة حاجته إلى الجملة التي بعده لتكون وصفًا له، وذلك يرى أبو حيان أنّ الفعل المضارع في الآية خبريّ وأن "لا" نافية، والجملة بعد الفعل صفة له، فيقول: «ودخول نون التوكيد على المنفي بلا مختلف فيه، فالجمهور لا يجيزونه ويحملون ما جاء منه على الضرورة، أو الندرة، والذي نختاره الجواز، وإليه ذهب بعض النحويين»[3].

ويؤيّد هذا ما ذهب إليه ابن مالك إذ جعل "لا" النافية مشابهة للناهية، قال: «وقد يؤكد بإحدى النونين المضارع المنفي بـ"لا" تشبيها بالنهي كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ [الأنفال:٢٥] »[4].

وهذه المشابهة غير واضح فيها الوجه الذي أريد تشبيهها به؛ لأنه لا يكفي أن

(١) ينسب البيت للعجاج، ينظر: ديوانه ٢/ ٣٠٤، ولم ينسبه أكثر النحاة، ينظر: خزانة الأدب: لعبد القادر البغدادي، ٢/ ١٠٩.

(٢) الكشاف ٢/ ٢١١. والورْقة بياض مشوب بسواد، فيقال: بعير أورق، وكبش أورق، أي: لونه بين السواد والبياض، "ينظر: اللسان، مادة: ورق.

(٣) البحر المحيط ٥/ ٣٠٤.

(٤) شرح التسهيل لجمال الدين بن مالك ١/ ٢٠٢، بتحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ومحمد بن بدوي المختون، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، دار هجر ، الجيزة، مصر، وينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك١/ ٢٨٥.

يقال إن أشبهتها في دخول نون التوكيد على الفعل الواقع في سياقها، ثم لا يكون لهذا الدخول تعليل بياني، أو سبب نحوي يرجع للمعنى، لأن المشابهة ليست لفظية، ولعل مراد ابن مالك بمشابهتها للناهية من جهة ما فيها من الجزم والتأكيد، على أن الطلب والخبر بينهما تفاوت من جهة تحقق الأمر، فالخبر أحق بثبوت الأمر من الطلب، لأن الطلب إنشائي وليس له واقع في الخارج يطابقه أو يخالفه، لذلك فالثبوت في الخبر، فإذا اقترن بهذا الثبوت علامة قاطعة جازمة ازداد الخبر تأكيدًا وثبوتًا، لم يكن قبل دخول نون التوكيد.

فتشبيه "لا" النافية بـ"لا" الناهية ليس من جهة الإنشائية التي تقتضيها "لا" الناهية بل من جهة الجزم الذي تكتسبه عند دخول نون التوكيد على فعلها، لأنه لو تحول الخبر للإنشاء لضعفت دلالته على الثبوت، وذهب المعنى الأصلي في وصف الفتنة بالوقوع في حال عدم التقوى، فالأرجح أن مراده أنها من باب تشبيه النفي بالنهي، لما في معنى النهي من القوة وتوجيه الخطاب، وليس ذلك في النفي.

والشيخ أحمد النفاخ يرى رأي الجمهور في منع نون التوكيد أن تلحق المضارع المنفي، واستثنى من ذلك: «أن تكون الجملة التي فيها نفي واقعة صفة لموصوف قبلها تكون موضع تحذير، فالإصابة في الآية عامة، والجملة وصف وهي موضع الحذر، ومن أجله كان الأمر. والذي سوّغ معنى التوكيد تضمّن معنى النهي، فلما وقع الفعل المنفي موقع صفة وموضعها المخافة، كان الوصف قد شابه معنى النهي مما سوغ لحاق النون له»[(١)].

وهذا الكلام فيه ملمح بلاغي وهو أنه روعي في التركيب النحوي جهة المعنى

(١) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، صنعة جامع العلوم أبي الحسن الباقولي ١/ ٤٩٨، حققه د. أحمد الدالي. لم تحدد طبعته، أو تاريخها، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

البلاغي الذي لا ينجزه إلا الجمع بين صيغة الخبر، وصيغة الإنشاء في المعنى، وإلحاق التركيب لفظًا يؤدي معنى إنشائيًّا هو التحذير، والنهي عن الوقوع في الشيء المخبر عنه، فكأن الجملة التي وصفت الخبر، تضمنت الطلب، فاستحقت علامته اللفظية، لاشتمالها على معناه البلاغي.

وجوّز بعض النحويين أن تكون "لا" في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل:١٨] نافية، وذلك بأن تكون واقعة في جواب الأمر، والتقدير: "ادخلوا مساكنكم إن تدخلوا لا يحطمنكم سليمان وجنوده"، وهذا التقدير على ما فيه من التكلف وتفسير للمعنى لا للإعراب، ففيه دخول نون التوكيد على المضارع بعد "لا" النافية كما في الآية السابقة مع اختلاف أنّ الآية السابقة فيها ظهور خبرية المضارع، أما في هذه الآية فالطلبية فيه أظهر من الخبرية، وإن كان يشكل عليها أنّ المخاطب في قولها: ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾ هم النمل، والطلب وفاعل الفعل هو سليمان، قال الزجاج: «إنها أمرت بالدخول ثم نهتهم أن يحطمهم سليمان فقالت: ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ﴾ فلفظ النهي لسليمان، ومعناه للنمل»[(١)]، فيحتاج لتأويل آخر، واستشكال النهي هنا من جهة دخول نون التوكيد على الفعل، وهو واقع في جواب الشرط، ولا يؤكّد حينئذ بالنون، إلا أن حمله على معنى الآية السابقة هو الذي سوغ لهم ولذلك يجمعون توجيه الآيتين ويقاربون بين معنى النفي فيهما[(٢)].

وقد يكون الخبر المنفي خاليًا من علامة النهي، ولكن السياق يقتضي معنى

(١) معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج ٢/ ٤١٠.

(٢) ينظر الكشاف ٣/ ٣٥٦، والتفسير الكبير ٤/ ١٥٧، والبحر المحيط ٨/ ٢٢١، ومختصر تفسير الماوردي، للعز بن عبد السلام. بتحقيق الدكتور عبد الله بن إبراهيم الوهبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ، دار ابن حزم، بيروت.

النهي بصيغة النفي، كما في قوله تعالى: ﴿لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعۡدُ وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنۡ أَزۡوَٰجٖ وَلَوۡ أَعۡجَبَكَ حُسۡنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ يَمِينُكَۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ رَّقِيبٗا﴾ [الأحزاب:٥٢]، إذ تنفي الآية أن يحل للنبي ﷺ الزواج من بعد زوجاته إلا ممن بينتهن الآيتان قبلها، وهذا النفي، يفيد النهي بطريقة الخبر، قال الطيبي: «أُمر أن لا يتزوج أعرابية، ولا غريبة، ويتزوج من نساء قومه، من بنات العم، والعمّة، والخال، والخالة»(١).

فقد تضمن النفي بـ"لا" معنى النهي، ولم يظهر النهي في صورته الإنشائية، وفي ذلك تكريم للنبي ﷺ، وتشريف لمقامه، وتنبيه على عظيم خلقه النفسي، وما انطوت عليه سريرته، فإن القرآن أورد الأمر والنهي في الآية في صورة الخبر لغرضين كريمين عدهما أهل البلاغة من الأسرار البيانية للنظم القرآني، أحدهما: أن فيه تعبيرًا عن الطلب بصورة الخبر، ملاطفة للنبي ﷺ، قال السعد: «لحمل المخاطب على المطلوب بأن يكون ممن لا يحب أن يكذب الطالب، كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك: "تأتيني غدا" مقام "ائتني غدا"، تحمله بألطف وجه على الإتيان، لأنه إن لم يأتك غدًا صرت كاذبًا من حيث الظاهر، لكون كلامك في صورة الخبر»(٢). الثاني: أنّ ما أمر الله به عن نبيه ﷺ فلاريب أنه ممتثل له على أكمل وجه.

التأكيد:

ذهب بعض أهل العلم إلى أنّ حرف النفي "لا" مفيد للتأكيد في المستقبل، فلا فرق بينه وبين "لن"، وبالغ بعضهم بجعله أدلّ على التأكيد من "لن"(٣)، ويرى فريق

(١) حاشية الطيبي على الكشاف، المسمى "فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب"، لشرف الدين الطيبي، ١٢/ ٤٦٥.

(٢) المطول شرح التلخيص، لسعد الدين التفتازاني، ٢٤٦.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٢٢٩.

آخر أنّ النفي بحرف "لن" أكثر تأكيدًا وأبلغ من النفي بحرف "لا"[1]، وليس من شك أنّ لكل من الفريقين أدلّته التي بنى عليها، ولكن ما الداعي إلى هذا التباين بين كلام الفريقين؟

إن المتأمل في آي القرآن الكريم يجد النفي بحرف "لا" يدخل في معان أوسع زمنًا وأكثر استقرارًا ممّا يدخل عليه النفي بالحرف "لن"، فإذا كان نفي المستقبل عند العلماء مما اختصّ بالحرف "لن" فإنّ النفي بالحرف "لا" غير مختصّ به زمن الاستقبال، فهو يستعمل في مطلق الزمن، أي أنّه يدخل على الفعل المستقبل، لكنه لا يراد به الاستقبال وحده، بل يراد به نفي ما في الفعل من الصفة، كما تقدم في قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [البقرة:٢٠٥]، فإن نفي حب الله للفساد ليس نفيًا لفعله في المستقبل، ولذلك لم تجئ الآية ولا نظيراتها منفية بالحرف لن، وإنما ينفى عن أفعال الله سبحانه وقوعها في المستقبل إذا كانت متعلقة بحدث واقع في المستقبل لا بصفة، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٥] وقوله تعالى: ﴿ وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء:١٤١]، ولو كان النفي في الآية بـ"لا" لوجب أن يكون المعنى أنّ ذلك ليس من صفات الله تعالى، وعليه فلا يصحّ بأي حال أن يقع للكافرين سبيل على المؤمنين، أمّا مع حرف "لن" فإنّ فيه إشارة إلى أنّ انتفاء تسليط الكافرين على المؤمنين راجع إلى انتفاء أسبابه من المؤمنين أنفسهم، ولذلك فإنّ الواقع يشهد بتسلط الكافرين على المؤمنين فينالون منهم. والله أعلم.

فنفي المضارع بهذين الحرفين في أفعال الله تعالى، له طريقتان الطريقة الأولى: أن يكون النفي لفعل مضارع يدل على صفة لله تعالى كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة:٢٥٨] وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾

(١) ينظر لذلك: الكشاف ٤/ ٥٣١، والدر المصون، في علوم الكتاب المكنون ٢/ ٩.

[البقرة: ٢٠٥]، والطريقة الأخرى: أن يكون النفي لفعل مضارع يدل على فعل يقع من الله جزاء ومجازاة لفعل من الخلق.

وهذه الصفات مثل عدم هداية الله للكافرين لا يرجع فيها النفي لسبب متعلق بفعل حادث، فنفيها بصيغة الفعل تدل على نفيها من أفعال الله تعالى، فهي ترجع إلى صفات الله الكمالية الأزلية، لا إلى فعل حادث يتعلّق بصفة من صفاته، والفرق بين هذين النوعين معلوم بالضرورة إلا أنه قد يلتبس في مواضع منها هذه الآيات، خاصة حين ينظر في النفي من جهة ما أثبته علم النحو، مما بيناه سلفا، وهو "أنّ" هاتين الأداتين تفيدان نفي المستقبل.

أما إذا جاء النفي بـ"لن" فإنه يشير إلى سببية له فيما قبله، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ﴾ [محمد:٣٥]، فالآية تنفي أن ينقص الله المؤمنين من أعمالهم(١)، وعلى الرغم من أنّ الله ليس من فعله نقص أعمال المؤمنين وذلك شأنه تعالى في عدله ورحمته، إلا أن الآية تشير إلى سببيّة الفعل، وهو أنّهم بالتزامهم الكف عن المنهي عنه في الآية، ينالون عناية الله بهم، وأنهم لن يُنقصوا شيئًا من عملهم، فآخر الآية مرتبط بأولها ارتباط المسبَّب بسببه، فالنفي هنا يصح أن يكون نفيًا لصفة لا تليق بجناب الله تعالى وهي بخس المؤمنين عملهم، لكنها في الآية ترتبط بمسببها من العمل، فناسب أن يكون نفيها بأداة النفي الدالة على الاستقبال "لن" دون "لا"؛ لما في "لن" من إشارة إلى ترتب ما بعدها على ما قبلها.

ويضاف لذلك أنّ نفي النقص عن الأعمال مسبَّب عن التمسك بما طلب منهم أول الآية، وهو ألّا يهنوا ويدعوا إلى السلم وهم الأعلون، فإن وقع منهم ذلك على

(١) ينظر: لذلك تفسير مجاهد، لمجاهد المخزومي، ٦٠٦. والوتر أصله الإصابة بمكروه، ثم استعمل هنا في النقص، ينظر: المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، ٥١١.

تلك الصفة؛ فإنه سبب في نقص حسناتهم فيما حققوه من نصر وعلو بالجهاد، لأن الدعوة إلى السلم إهمال للجهاد وذلك سبب في نقص حسناتهم، ولأن المجاهدين لهم أجر عظيم على يسير العمل، ولو لم يكن إلا أن يطؤوا موطئًا من الأرض، كما وصفته سورة التوبة، فأي شيء أكثر حسنات من الجهاد فتفوتهم في الدعوة للسلم؟!، ولذلك فالنفي بـ"لن" في الآية يشير إلى أسباب نفي النقص من عملهم الذي هو "الترة"، وتلك الأسباب هي انتفاء دعوتهم للسلم، استجابة للنهي في أول الآية وهو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ﴾ [محمد:٣٥].

ويتضح هذا المعنى البلاغي الجليل الدال على خصائص استعمال النفي بـ"لن" ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ۚ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٨٠]، فالنفي في الآية لا يراد به الإشارة إلى صفة من صفات الألوهية التي هي الوفاء بالعهد، ولكنه يشير إلى أنه إن فرض أنهم اتخذوا عند الله عهدًا فلن يخلف الله ذلك العهد، والفاء «فصيحة معربة عن شرط محذوف... أي إن كان الأمر كذلك فلن يخلف الله وعده» (١). فالنفي هنا مبني على سببية ما سبقه، أي فلن يخلف الله ذلك العهد إن صحّ افتراضه.

ولا يصحّ أن يأتي النفي في هذا المقام بحرف "لا"، فيقال:(فلا يخلف الله عهده) لأنه سيكون المعنى فيه بيانٌ لصفة وفاء الله بالعهد، وهو غير مناسب للسياق ولا للمقام، لأنه أريد في الآية، ربط نفي إخلاف العهد بمقولتهم المفترضة: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٨٠]، وذلك بالاستفهام الإنكاري التكذيبي، وحق هذا الاستفهام أن يكون ما بني عليه من الوفاء بالعهد قابلًا للنفي، أي أنّ انتفاء عهد الله

(١) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، لأبي السعود العمادي، ١/ ١٣١.

لكم ليس لأن الله لا يفي بالعهد ولكن لأنه ليس لكم عنده عهد.

فلما كان اتخاذهم عند الله عهدًا غير صحيح في الواقع لزم أن يكون الوفاء بالعهد سببي الذكر، ولا يصحّ أن يشار فيه إلى صفة وفاء الله بالعهد، فلا يقال: (فلا يخلف الله عهده)، ولذلك لم يأت في القرآن نفي إخلاف الله للوعد والعهد بحرف "لا" إلا في مقام الحديث عن صفة الوفاء التي لا يتعلق بها سبب جزائي بني عليه ذلك العهد، كما في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوۡمٖ لَّا رَيۡبَ فِيهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ﴾ [آل عمران:٩]، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ يَأۡتِيَ وَعۡدُ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ﴾ [الرعد:٣١]، فنفي إخلاف الله الميعاد في الآيتين جاء بحرف "لا" لأنه يشير إلى الصفة المطلقة الكمال لله تعالى، وليس متعلقًا بوفاء عهد سبقه في السياق، كما في آية البقرة الآنفة.

وإذا كان النفي بـ"لن" مقيدًا بشرط انتقل معنى النفي إلى ما في الشرط من سببية، ففي قوله تعالى: ﴿ وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَاۚ وَٱللَّهُ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ ﴾ [المنافقون:١١]، نفي لأن يكون من الله تأخير لآجال النفوس، فهو نفي لا يختص بنفس دون أخرى، لأن النفس نكرة وقعت في سياق النفي، فدلت على العموم، وهذا معنى بلاغي جليل إذ يشير التركيب إلى الصفة الجليلة من صفات الله بأنه لا يخلف أمرًا قد أجّله بأجل، ثم قيد النفي بالشرط ﴿إِذَا جَآءَ أَجَلُهَاۚ﴾ فانتقل النفي من الإشارة إلى أصل الصفة الجليلة إلى إفادة معنى سببي، فناسبه أن يكون النفي بـ"لن" دون "لا".

وعلى الرغم من أنّ المعنى يصحّ في الظاهر أن يكون: "لا يؤخر الله نفسا إذا جاء أجلها"، إلا أنه لا يدل على المعنى الاستقبالي الذي يفيده النفي بـ"لن"، لأن المعنى في الآية يفيد التذكر بالوعد القادم لتتنبه النفس إلى ما يستقبلها من الأمر، فالنفي بـ"لن" يوجّه النفوس إلى ما يستقبلها من الأجل.

تكرار "لا":

التكرار راجع للتوكيد ولذلك ألحقناه به، وأفردناه بعنوان خاص لما في التنصيص عليه من زيادة فائدة ترجع لخاصية في التكرار، إذ التكرار في الكلام العربي نوع من الإطناب، ولا يكون إلا لفائدة زائدة على المعنى الأصلي، ويحسن في الكلام العربي تكرار أداة النفي بتكرار المنفي، فإذا نفي فعلان مختلفان بعطف أحدهما على الآخر، حسن في المعطوف أن يتكرر معه النفي للتأكيد، ولكيلا يستقل الفعل الأول بالنفي فتضعف صلة الفعل الثاني به، أو يفهم أنه غير منفي كما نفي سابقه، لذلك يكرر النفي لرفع اللبس، وتأكيد أن المعطوف يشارك المعطوف عليه في النفي.

فإذا تكررت "لا" النافية، كان المراد بتكرارها التوكيد في نفي ما بعدها لكيلا ينقطع معنى النفي، ومن ذلك قوله تعالى:﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ [التوبة: ٢٦]، وذلك أن النفي ولي المضارع فدل على الاستقبال بقرينة ترتبه على ما قبله ترتب المستقبل على ماضيه بحرف التراخي "ثم"، وهذ النفي يدل على استمرار مستقبلي، وفي قوله: ﴿وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ فإن النفي هنا مما يلي المضارع فهو داخل على الفعل المضارع أصلًا إلا أن تقديم الفاعل فيه تأكيد على أصالة ذلك الفعل فيهم، وتأكيد النفي بعد حرف العطف لكيلا يفهم أن النفي يراد به نفي وقوعهما مجتمعين مع جواز وقوع أحدهما، فجيء به لكي يعلم أنّهم لا يقع منهم توبة، ولا تذكر. وذلك آكد من الاكتفاء بالعطف لإفادة النفي، ثم إن تقديم المسند إليه الاسمي ليلي حرف النفي يفيد أنّ شأنهم عدم التذكر، فهو فيهم كالطبع.

ونظيره في شأن بشرى المؤمنين قوله تعالى: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة:٣٨]، إذ النفي هنا داخل على المضارع، لأن نفي الخوف

بـ"لا" يلزمه عطف ما يناسبه وهو نفي الحزن، فعُلم أنّ المنفيّ أصلًا هو الفعل، لكنّ تركيب الآية وقع فيه تقديم للاسم على الفعل، فولي الذي هو الضمير "هم" حرف النفي، حيث أريد نفي وقوع الحزن لهم في المستقبل، فتقديم الضمير الذي هو الفاعل في الأصل جاء لغرض بلاغي هو تأكيد انتفاء وقوع الحزن في نفوسهم، على صفة كأنهم جبلوا عليها، وهي أنهم لا يقع لهم الحزن أصلًا، وليس من شأنهم أنهم يحزنون، وعلى رغم أن النفي إذا باشر الفعل يكفي في الدلالة على نفي الوقوع في المستقبل، فإن تقديم الضمير ليلي النفي فيه تأكيد يصبح معه الفعل منفيًّا نفيًا قاطعًا دون أدنى شك، لما في الجملة الاسمية من معنى الثبوت.

وقد بين الشيخ عبد القاهر مفاد النفي حين يليه الضمير الذي هو الفاعل في الأصل، وذلك بأن تكون الجملة فعلية، ثم يُقدم ضمير الفاعل ليلي النفي، لغرض تأكيد معنى النفي، فعند قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمۡ لَا يُشۡرِكُونَ﴾ [المؤمنون:٥٩]، قال الشيخ: «يفيد من التأكيد في نفي الإشراك عنهم، ما لو قيل: "والذين لا يشركون بربهم، أو: بربهم لا يشركون" لم يفد ذلك» (١).

وكذلك نفي الإيمان عمّن حق عليه القول من الكافرين كما في قوله تعالى: ﴿ لَقَدۡ حَقَّ ٱلۡقَوۡلُ عَلَىٰٓ أَكۡثَرِهِمۡ فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ [يس:٧]، فإن النفي الذي سبقه المبتدأ يختلف في الدلالة على المعنى عن نفي بتقديم المسند إليه الذي هو الفاعل، إذ المعنى حينئذ فيه تخصيص المبتدأ بالخبر المنفي.

أمّا في قوله تعالى: ﴿ أَوَلَا يَرَوۡنَ أَنَّهُمۡ يُفۡتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٖ مَّرَّةً أَوۡ مَرَّتَيۡنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمۡ يَذَّكَّرُونَ ١٢٦ ﴾ [التوبة:١٢٦]، فقد وقع الفعل في حيز النفي ، ثم تقدم "المسند إليه" الفاعل فيلي النفي في سياق عطف فيه الفعل على مثله، إذ تنفي الآية عنهم فعل التذكر في المستقبل بما يجعله غير واقع

(١) دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، ١٣٨.

منهم على الأصل، لأن الآية أرادت أن تبين رسوخ عدم التذكر فيهم، فليس كنفي التوبة التي سبقته في الآية نفسها، حيث أريد بيان عدم وقوعها منهم عطفًا على "يرون" في قوله تعالى: (أولا يرون)، بل جيء بالضمير (ولا هم يذكرون) ليتبين أن ذلك ليس مترتبا على الفتنة التي تقع في كل عام مرة أو مرتين، بل هو شيء راسخ فيهم، لم يكن مبنيا على وقوع الفتنة ،كما كان امتناعهم عن التوبة مبينا على الفتنة، والله أعلم.

وفي عطف جملة ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ على جملة ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ فائدة، وذلك بطريقة العدول من الجملة الاسمية إلى الجملة الفعلية، حيث يقتضي ظاهر السياق توافق الجملتين المعطوفتين في تركيبهما مثل: (فلا خوف عليهم ولا حزن) غير أن الآية عدلت في طريقة تركيبها، فغايرت بين الجملتين، وذلك لبيان أن عدم الحزن ليس مبنيًّا على عدم الخوف، بل هو مستقل يشبه الملكة أو الغريزة وذلك مبالغة في زوال الحزن عنهم، فيفيد انتفاءه عنهم جبلة فلا يصل إليهم، ويؤيد ذلك قوله تعالى:﴿وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ﴾[فاطر:٣٤].

المبحث الثاني

معاني النظم في النفي بـ"لن"

لا يختلف النحاة حول دلالة "لن" على نفي المستقبل دون غيره من الأزمنة، ولكن ذهب بعض أهل العلم إلى أن "لن" آكد في النفي من "لا"، ومنهم الزمخشري، ورده بعضهم بأنه قد تكون "لا" آكد من "لن" في مواضع، ونقل المرادي عن ابن عصفور أن: «ما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها، بل قد يكون النفي بـ"لا" آكد من النفي بـ"لن"؛ لأن النفي بـ"لا" قد يكون جوابًا للقسم، والنفي بـ"لن" لا يكون جوابا له، ونفي الفعل إذا أقسم عليه آكد»(١).

غير أن هذا لا ينهض دليلًا على كون "لا" آكد من "لن"، لمجيئ "لن" جوابًا للقسم في قوله:

والله لن يصلوا إليك بجمعهم حتى أُوسَّد في الترابِ دفينا(٢)

وهذا القول لا يؤخذ على ظاهره، بل ينبغي أن ينظر في معاني استعمال كل منهما، فإن النفي المؤكد وارد في كل منهما، ولا تصلح إحداهما أن تقع موقع الأخرى في النفي، فالتأكيد معنى مشترك فيهما حسب مقتضى المقام، وسنقف عند الآيات الكريمة التي تبين فوارق التأكيد بينهما.

وممن ذهبوا إلى القول بأن النفي بـ"لن" آكد من النفي بـ"لا" الزمخشري، وهو قول لا يعدم الفائدة، وذلك بأن نبحث مواضع رأيه في تضاعيف الآي الكريم، وقد وافقه أبو حيان، في موضع من تفسيره، ولكنه في موضع آخر جعل الحكم لاستقراء لسان العرب، قال الزمخشري: «ولا فرق بين "لا" و"لن" في أن كل واحدة منهما نفي

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بن قاسم المرادي، ٣/ ١٢٢٩.

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي الحسن قاسم المرادي، ص٢٧٠.

للمستقبل، إلا أن في "لن" تأكيدًا وتشديدًا ليس في "لا"، فأتى مرّة بلفظ التأكيد (ولن يتمنوه) ومرّة بغير لفظه (ولا يتمنونه)»[1].

وفيما بيّنه الزمخشري هنا غنية عن نفي المعنى الظاهر في الفرق بينهما، بحجة البحث عن ذلك المعنى في لسان العرب، فهل سيكون في لسان العرب نصّ على هذا الفرق، أم هل سيكون نصًّا للاستعمال كما استعملهما القرآن، وحينئذ فإن الاستشهاد بالقرآن أولى؟ إلا أنّ الذي ينبغي أن يحتكم إليه هو الاستعمال القرآني، وهو الذي سيقف عنده البحث للنظر في الفروق الدلالية بين استعماليهما ما أمكن.

التأكيد:

أشرنا من قبل إلى معنى التأكيد في حديثنا عن "لا"، وهنا سنقف عند مواطن تأكيد النفي بـ"لن"، فلكل منهما ما يناسبه من السياقات التي تقتضي إحداهما دون الأخرى، وتأكيد نفي المستقبل على ما بينه الزمخشري[2] هو المعنى الأصلي للحرف "لن"، وهذا الوجه من الدلالة هو أصل الاختلاف بينه وبين حرف النفي "لا"، فإن التأكيد الذي يفيده "لا" ليس مكتسبًا من الحرف وحده بل من تركّب الحرف مع ما في السياق من مقتضيات جعلت النفي مؤكدًا، أو أن يكون حرف النفي مكررًا لتأكيد النفي، وقطع الشك ، أمّا التأكيد الذي تفيده "لن" فهو دلالة أصلية لها.

وقد وقع النفي بـ"لن" في النظم الشريف، وله دلالات تختلف باختلاف موضع "لن" فتجدها تقع في مواضع للدلالة على معنى توكيدي يختلف عن المعنى التوكيدي في موضع آخر، ويتبع ذلك فوائد بلاغية، وسننظر أولًا في الفرق بين النفي بـ"لن" والنفي بـ"لا"، في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ﴾ [محمد:٣٥] في هذه الآية واضح أنّ المستقبل مراد دون الماضي، وليس هو كالنفي في

(١) الكشاف ٤/ ٥٣١، والبحر المحيط ١٠/ ١٧٣.

(٢) الأنموذج، للزمخشري، ص٣٢.

قوله تعالى:﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾[البقرة:٢٠٥]، فلو خصص النفي بالاستقبال على المعنى القياسي الذي ذكره النحاة في "لا" لنقص معنى الآية، إذ لا يصح أن يكون عدم حب الله للفساد واقعًا في المستقبل دون الماضي، كما يصح نفي "لن" للمضارع في المستقبل دون الماضي، فالآية الثانية تنفي أن يكون من الله حب للفساد سواء وقع ذلك في المستقبل أو كان الحبّ متعلقًا بفساد سابق، ولذلك فإن المعنى الظاهر من الآية أن نفي حبّ الفساد من الله ليس مقيّدًا بزمن الاستقبال ولا زمن الحالية، بل هو واقع منه تعالى في الماضي كما هو في غيره من الأزمنة، فالنفي هنا متجه إلى نفي الله حب الفساد عن نفسه في جميع الأزمنة، إذ لو كان نفي حبّ الله للفساد فحسب واقعًا في المستقبل للزم أن لا ينتفي ذلك عن زمني الحاضر والمضيّ، وهذا باطل ينزه عنه جناب الله تعالى.

فالنفي بـ"لن" يفيد نفي وقوع "الترة" في المستقبل، أي أنه تعالى لن يظلمهم إياه، فسيجزيهم بها يوم القيامة، وهذا النفي مختص بمآل أعمالهم عند الله، فالنفي متضمن معنى الوعد الحسن، والوعد إنما هو للمستقبل.

أما "لا" فإن دلالة المضارع معها على الاستقبال لا يكون إلا بالسياق، فإذا خلا السياق مما يخلص المضارع للاستقبال حملت على معنى عام في الأزمنة، وفي أمالي ابن الشجري: «أنهم نفوا بها الأفعال المستقبلة والحاضرة، فإذا قال: سيفعل أو سوف يفعل، قلت: لا يفعل»(١).

ودلالة "لن" على النفي تختلف عن "لا" بخاصية قرب زمن المنفي من زمن التكلم، قال السهيلي: «ومن خواصها أنها تنفي ما قرب ولا يمتد معنى النفي فيها كامتداد معنى النفي في حرف " لا " إذا قلت: "لا يقوم زيد أبداً"» (٢).وامتداد معنى

(١) أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي العلوي ٢/ ٥٣٤.

(٢) نتائج الفكر في النحو، ص١٠٣.

النفي هنا زماني، ولعل امتداده في المثال الذي ذكره راجع إلى شيوع معنى النفي في أزمنة ما تدخل عليه، فلا تقيد بزمن مستقبل أو حالي أو ماض، وإن لم يذكر في سياقها لفظ الأبد، فاتضح الفارق الزمني سعةً في "لا"، واتجاهًا لأكثر من زمن، بما ليس في "لن" من السعة، فهي خاصة بالمستقبل، ثم إن السياق هو الذي يحدد امتدادها في المستقبل الذي تدل عليه.

وعلى ذلك فإن الفرق الواضح بين الاستعمالين يظهر في حاجة "لن" في بعض المواضع إلى لفظ زمني في سياقها، وذلك ليس لأجل تأكيد النفي فحسب، فإنها مؤكدة بلفظها، ولكن لأجل الامتداد الزمني الذي ينقصها عن "لا"، ففي قوله تعالى: ﴿ بَل لَّهُم مَّوۡعِدٞ لَّن يَجِدُواْ مِن دُونِهِۦ مَوۡئِلٗا﴾ [الكهف:٥٨] النفي بـ"لن" في الآية يفيد معنيين؛ أحدهما: تأكيد نفي الفعل في المستقبل، والمستقبل هنا هو الزمن الذي يبدأ بانتهاء زمن التكلم، والآخر: كونه غير منتهٍ، وذلك أن عدم وجادتهم من دون ذلك الموعد أمر لا نهاية له، ولو كان ينتهي بزمن لكان الموعد خلفًا. ومثله قوله تعالى: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقۡوَىٰ مِنكُمۡۚ﴾ [الحج٣٧]، فلا يصح أن ينقضي هذا النفي عند زمن محدد. فظهر غرض النظم من النفي، إذ النفي من أغراض النظم، وله معان مختلفة منها النفي الممتد استقبالًا بلا نهاية لزمنه.

والنفي المؤكّد بهذا الحرف -أعني "لن"- يقع في سياقات مختلفة إلا أنه قد يزيد التأكيد بالقيود التي تلحق السياق، فيكون له دلالة زمنية، ودلالة تأكيد قطعية، كما سيتضح في دلالاته على كل من التأبيد، التأميد، مع دلالته حينئذ على التأكيد الذي هو أصل معناه، وهو الفارق الأكبر بينه وبين "لا".

التأبيد:

قد يشترك مع معنى التأكيد معنى آخر يتعلّق بالزمن الذي يمتد فيه النفي، وهذه

المسألة في القرآن الكريم ناقشها المفسرون والبيانيّون والنحاة لما لها من أهمية في توجيه معنى النفي بهذا الحرف، ولصلتها كذلك ببعض مسائل الاعتقاد، فقوله تعالى: ﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف:١٤٣]، نُسب للزمخشري في أنموذجه القول بدلالتها على تأبيد النفي، ليفيد عدم رؤية الله، وليس في الأنموذج إلا قوله: «"لن" نظيرة "لا" في نفي المستقبل ولكن على التأكيد» (١).

وعند صاحب الكليات أن «النفي على التأبيد محمول على أنه لا يقع في الدنيا ولا في الآخرة، لأنّ الأبد مراد به ما لا نهاية له، كما أنّ الأزل ما لا بداية له»(٢). ولا يتناسب هذا المعنى مع دلالة "لن" في كثير من الآيات، لذلك لا تفيد "لن" تأبيدًا بأصل وضعها.

وأما ما نُسب للزمخشري من إفادة "لن" للتأبيد فقد ردّه النحاة والمفسّرون، قال القرطبيّ: «وقد اختُلف في جواز رؤية الله تعالى، فأكثر المبتدعة على إنكارها في الدنيا والآخرة. وأهل السنة والسلف على جوازها فيهما، ووقوعها في الآخرة»(٣).

ومن اللافت أن يُنسب للزمخشري القول بدلالتها على التأبيد لمجرد أنه ذكر لها معنى التأكيد، إذ إن دلالتها على التأكيد لا اعتزال فيها، وإنما الاعتزال الذي ينسب للزمخشري هو القول بدلالتها على التأبيد، وهو ما لم نجده في الأنموذج أو في الكشاف أو في المفصل، ولا أحسب عالمًا مثل الزمخشري يذهب إلى معنى التأبيد في الآية، وإن كان مذهب الاعتزال ينفي القول برؤية الله، وذلك لكثرة الشواهد القرآنية التي تدل على أنّ "لن" لتوكيد نفي المستقبل بلا دلالة على التأبيد، بما لا

(١) الأنموذج، ص٣٢.

(٢) الكليات، لأبي البقاء الكفوي، ص٨٠.

(٣) الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي،١/ ٤٠٣.

يغيب عن مثل الزمخشريّ[1]، بل إن في القرآن ما ينفي هذا ويمنعه وهو قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة:٩٥]، إذ نرى في الآية اجتماع "لن" مع لفظ "أبدًا" الدالّ صراحة على التأبيد، ولو كان التأبيد المطلق الذي لا حدّ لغايته مرادًا به معنى الإطلاق لناقض معنى تمني الكافر للموت يوم القيامة، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنذَرْنَٰكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا يَوْمَ يَنظُرُ ٱلْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًۢا﴾ [النبأ:٤٠]، وهذا يدل على أنّ التأبيد لا يراد به ما وراء زمن الدنيا، فلا يدخل فيه شيء من الآخرة، ولا محيد عن حمل آيات قرآنية على معنى التأبيد، قال ابن يعيش شارحًا كلام الزمخشري: «قوله: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ لم يلزم منه عدم الرؤية في الآخرة، لأن المراد: إنك لن تراني في الدنيا لأن السؤال وقع في الدنيا والنفي على حسب الإثبات»[2].

ولذلك قال الرازي: «"لن" لتأكيد نفي ما وقع السؤال عنه، والسؤال إنما وقع عن تحصيل الرؤية في الحال، فكان قوله: "لن تراني" نفيًا لذلك المطلوب، فأما أن يفيد النفي الدائم فلا»[3].

وهذا مقال جيد، وهو يمنع الاحتجاج بنفي الرؤية يوم القيامة، وقد يكون

(١) هذا القول لا يعني تبرئة المذهب الاعتزالي من نفي رؤية الله، فهو أساس في عقيدتهم، والذي نحن فيه هنا هو نفي أن تكون الآية دالة على ما ذهبوا إليه، ولا أن يكون في كلام الزمخشري ما يدل على هذا، فنحن أمام نص كلامه في الآية نفسها فحسب، أما معتقده، ومعتقد المعتزلة فثابت عنهم، وقد نفي الزمخشري في كشافه الرؤية عند تفسيره للآية ٢٣ من سورة القيامة. وعند المعتزلة أن من لم يعتقد نفي الرؤية عن الله فهو كافر، وفي أصول القاضي عبد الجبار، والانتصار للمردار، توسع في قولهم ومعتقدهم في هذه المسألة. والذي عليه أهل السنة أن الله تعالى يُرى يوم القيامة، بدلالة القرآن والسنة. ينظر لما سبق: الكشاف ٤/ ١٩٢، وشرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار، ص٢٣٢، والانتصار، لأبي الحسين الخياط المعتزلي، ص٥٤. وشرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، ص١٥٣.

(٢) شرح المفصل، لابن يعيش، ٨/ ١١١.

(٣) تفسير الرازي "مفاتيح الغيب"١٠/ ١٨٩.

التأبيد لا معنى له سوى امتداد الزمن الطويل لا أنه زمن لا ينقطع، نقله الزركشي عن ابن الخشاب[١]، قال: «وممن صرح بأن التأبيد عبارة عن الزمن الطويل لا عن الذي لا ينقطع ابن الخشاب».

ولا وجه لرد معنى التأبيد في مثل قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة:٢٤] ، فلو كان التأبيد في الآية ممتدًّا لزمن طويل ذي غاية ، فإنه يجوز أن يأتي بعد ذلك الزمن من يستطيع أن يفعل، وهذا ممتنع عقلًا، فثبت أن معنى "لن" هنا هو نفي أبدي يفيد عدم قدرتهم على أن يأتوا بسورة من مثله.

غير أن هذا المعنى ليس مفهومًا من دلالة "لن" وحدها بل هو من استعمالها في سياق يوجب أن يكون الفعل بعدها منفيًّا نفيًا أبديًّا، لأنّهم لن يأتوا بسورة من مثله أبدًا، ولذلك فإن القول بعدم دلالة "لن" على تأبيد النفي يراد به معناها من جهة الوضع، فأما استعمالها في نفي المستقبل نفيًا مطلقًا فهو وارد والآيات تشهد بذلك كما في هذه الآية.

ولذلك فلا حجة في دلالة "لن" على التأبيد المطلق في الدنيا والآخرة، بل سنرى دلالتها في سياق الآيات ما يبين أنها محددة الزمان، فلا تعارض بين معنى التوكيد فيها، وقصر زمن النفي فيها أو امتداده على أزمنة متفاوتة.

وهذه هي القضية البلاغية التي يفترق فيها المعنى بين أصل الوضع الذي تدل عليه الأداة، وبين المعنى الذي تدل عليه في الاستعمال، فلا وجه لإجراء معنى التأبيد الذي لا ينقطع على جميع مواضعها، ولا وجه كذلك لنفي معنى التأبيد عنها في مواضع يدل السياق على النفي بها نفيًا أبديًّا كما في آية التحدي، والذي عليه الأمر هو أن يكون السياق، والمقتضى السياقي دالًّا على المعنى، أو أن يكون المعنى

(١) البرهان في علوم القرآن، ٤/ ٣٣٣.

محمولًا على معاني أخر من الوحيين.

ولذلك قال الزركشي: «والحق أن "لا" و"لن" لمجرد النفي عن الأفعال المستقبلة والتأبيد، وعدمه يؤخذان من دليل خارج»[(١)]. وهذا القول ينبغي أن يوضع في سياقه، فهو في سياق الحديث عن دلالة "لن" على التأبيد أو عدمها، لأنه ذكر في غير موضع من كتابه أن "لن" آكد في النفي من "لا"[(٢)].

والتأبيد الدنيوي الذي تفيده الآيات يظهر نصه واضحًا، فإن القرآن نص على معنى التأبيد في الدنيا وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة:٩٥]، فقد نفى أن يتمنى اليهود الموت في الدنيا نفيًا أبديًّا، وذلك من دلالة "لن" ولفظ "أبدًا"، ثم في سورة النبأ يبين أن الكافر يتمنى الموت، في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَنظُرُ ٱلْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًۢا﴾ [النبأ:٤٠]، فتأكد أن النفي المؤبد، إنما هو تأبيد دنيوي، لا تأبيدًا مطلقًا يشمل الدنيا والآخرة، ولو صحّ الظن القائل بإفادة "لن" التأبيد في الدارين لكان في ذلك تناقض بين آيات القرآن الكريم، وهو ما ينزه عن كلام الله.

وهذا يفيد أنّ معنى التأبيد لا يراد به شمول الحياة الأخرى، فيظهر في "لن" مع سياقها دلالة مقيدة بزمن قريب، مقداره يوم، وأخرى مطلقة في زمن طويل يشمل الدنيا، وثالثة بزمن بينهما كما في المغيّا بلفظ "حتى"، وعلى هذا فإن الأغراض البلاغية تظهر من استعمال حرف النفي "لن" من خلال السياق الذي يقع فيه، فتباين أزمنة النفي بعدًا وقربًا يعطي قيما بيانية لحقيقة وقوع الفعل المنفيّ، وتأكيده.

وفي التنزيل الحكيم بضع آيات مشابهات لهذه الآية في التركيب، والنفي فيها

(١) المصدر السابق ٢/ ٥١٨.

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن،٤/ ٣٣٢. وكذلك نص على دلالتها على التأكيد في النوع السادس والأربعين ٤/ ٥١٦، فجعل "لن" من المؤكدات، لذلك فلا تعارض بين كلاميه.

مؤكد بلفظ "أبدا"، ويدل النفي حينئذ على أن المراد بزمن النفي هو الحياة الدنيا فحسب، فلا يتجاوزه إلى الآخرة، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ فَٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُواْ مَعِىَ أَبَدًا﴾ [التوبة:٨٣] إذ يأمر الله نبيه أن يبلّغ المنافقين أنه لن يأذن لهم في الخروج معه للجهاد، مؤكدًا بلفظ التأبيد، ليدل على عقد العزم على أن ذلك لن يكون لهم إلى الأبد، والمعلوم أن الجهاد لن يكون إلا في الدنيا، فثبت بقاء دلالة "لن" على مقدار الزمن الدنيوي، بل على مقدرا حياة النبي ﷺ في الدنيا.

ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُوٓاْ إِذًا أَبَدًا﴾ [الكهف: ٥٧] فإن النفي فيها يؤكد زمنًا مطلقًا لكنه محدود بزمن الدنيا دون الآخرة، لما في السياق من الدلالة على أن الأمر المنفي دنيوي فحسب، لأن الدعوة إلى الهدى لا تكون إلا في الدنيا، والاهتداء وعدمه من أعمال الدنيا كذلك، فدل النظم على أن "لن" نفيها في هذه الآية دنيوي فحسب.

وكذلك فإن لفظ "أبدا" لا يراد به الآخرة، لأن الاهتداء مقيد بزمن الدنيا الذي هو زمن الدعوة والإجابة، فعُلم أنه يراد به زيادة التأكيد لامتناع هداهم، والشرط بأداة تفيد عدم القطع بحصول الشرط، على الرغم من أن فعل الشرط مجزوم بوقوعه، وذلك للإشارة إلى انتفاء استجابتهم من أول الأمر، فالدعوة إلى الهدى حاصلة متحققة، والشرط هنا لا يفيد الاحتمال المتعارف في "إنْ"، وحين يكون ثابتًا مضمونه فإنه يتوجه معناه إلى القيد الزماني، أو إلى الدلالة على أن الأمر الثابت عند المتكلم ينزل منزلة المشكوك فيه عند المخاطب مع علم المخاطب بثبوته، فيكتسب الجواب قوة الثبات، فإذا كان دعوة النبي لهم للهداية ثابتة عنده، والشرط لا يفيد افتراضها، فإن جواب الشرط يصبح مؤكد الثبوت، وهو نفي اهتدائهم بقرينة التنزيل المذكور.

لقد احتفى النظم بتوكيد النفي بأن جعله جوابًا لشرط لا شك في وقوعه، ثم أكّد بلفظ التأبيد، وكذا في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَـٰمُوسَىٰٓ إِنَّا لَن نَّدۡخُلَهَآ أَبَدَا مَّا دَامُواْ فِيهَا﴾ [المائدة:٢٤] «نفوا دخولهم على التأكيد والتأبيد، (ما داموا فيها) بدلٌ من "أبدا" بدل البعض، (فاذهب أنت وربك فقاتلا إنا ههنا قاعدون)، قالوا ذلك استهانة بالله ورسوله وعدم مبالاة بهما، وقيل: تقديره اذهب أنت وربك يعينك»[(١)].

فالتأبيد المفهوم من كلام الزمخشري راجع إلى لفظ أبدًا، وأما التوكيد فدلالته مفهومة من "لن"، وحين أمرهم موسى عليه السلام بالدخول أول الأمر، أكدوا امتناعهم باستعمال "لن"، فلم ينفوه نفيًا تأبيديًّا، فجعلوا لذلك النفي غاية وهو خروج العماليق: ﴿ قَالُواْ يَـٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوۡمَا جَبَّـٰرِينَ وَإِنَّا لَن نَّدۡخُلَهَا حَتَّىٰ يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا فَإِن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا فَإِنَّا دَٰخِلُونَ ﴾ [المائدة ٢٢]، وذلك يؤكد أن "لن" غير مفيدة للتأبيد إذ جعلوا لنفيها غاية باستعمال "حتى" فجعلوا خروجهم شرطًا لدخولهم.

وفي الآية الثانية ﴿قَالُواْ يَـٰمُوسَىٰٓ إِنَّا لَن نَّدۡخُلَهَآ أَبَدَا مَّا دَامُواْ فِيهَا﴾ [المائدة:٢٤]، فنفوا الدخول نفيًا أبديًّا لكنهم قيدوه بدوام بقاء العماليق فيها، وهذا يفيد أيضًا أن تأبيدهم هنا تأبيد غير مطلق، فلا يدل عليه "لن" ولا يدل عليه لفظ "أبدا"، إذ يمنعه تقييدهم له بقولهم "ما داموا فيها". قال الشهاب «التأبيد مستفاد من "أبدًا" والتأكيد منه، ومن "لن" فإنها تفيد تأكيد النفي لكونها في مقابلة سوف يفعل»[(٢)]. فالتأبيد هنا لا يحمل على معنى الأبدية المطلقة، لا من جهة "لن" ولا من جهة لفظ "أبدا"، بل يفيد المبالغة في إطلاق الزمن بلا تحديد، لكنه لا يخرج عن حدود الحياة الدنيا.

(١) الكشاف ١/ ٦٠٤.

(٢) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي، ٣/ ٢٣٠.

وعليه فإن "لن" من معانيها أنها تفيد امتداد زمنها المستقبلي مقيدًا بأمد، وهذا التأميد لا تفيده "لن" وحدها، ولكن بقيد معها، والتأميد مصدر أمّد يؤمّد من الأمَد، أي جعل له أمدًا، والأمد هو الغاية، وقد يطلق على العمر(١)، فالتأميد هو أن يكون الشيء له أمد وأجل محدّد، وغاية زمانية ينتهي إليها، وغالبًا ما يكون الأمد طويلًا، وفي التنزيل: ﴿وَلَا يَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ﴾ [الحديد:١٦]، ويستعمل حرف النفي "لن" في أصل معناه من تأكيد النفي، دالًّا على أمد محدد غير مؤبد، إذ يرد في السياق ما يبين غاية ذلك الأمد، كما جاء في قصة قوم موسى وامتناعهم عن الإيمان والتصديق، في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة:٥٥]، فقد نفوا أن يؤمنوا لموسى حتّى يروا ربّهم، وتفيد "حتى" انتهاء أمد النفي، فربطوا إيمانهم برؤية الله، وجعلوه منفيًّا إلى حين رؤية الله.

والفائدة البلاغية في هذا هو أنّهم ربطوا إيمانهم لموسى بغاية زمانية ذات أمد بعيد، وفيه إشارة منهم إلى أنّ إيمانهم لن يتحقّق وذلك لما علموه من أنّ رؤيتهم لله ممتنعة كما عرفهم موسى أنّهم لن يروه في الدنيا، يؤكّده كلام الزمخشري(٢). فهم لم يصرّحوا بامتناعهم عن الإيمان لموسى، ولكنّهم نفوا إيقاع الإيمان حتى تقع الرؤية، وهذا منهم إخفاء لنيتهم وعزمهم على الكفر، حين جعلوا رؤيتهم لله في الدنيا أمدًا لامتناعهم عن الإيمان.

وفي قصة مريم يدل النفي على أمد ينتهي في يوم واحد، قال تعالى: ﴿فَقُولِىٓ إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم:١٦] فإن النفي هنا أمده يوم واحد، ولا يدل على ما فوقه من الزمن، ويبقى للحرف معنى التأكيد، أما تحديد الأمد فهو مقيد بالظرف.

(١) ينظر لسان العرب، لابن منظور، مادة (أمد)، ٣/ ٧٤.

(٢) الكشاف ١/ ١٤١.

ولو عدنا لمعنى التأميد قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَـٰمُوسَىٰٓ إِنَّا لَن نَّدۡخُلَهَآ أَبَدٗا مَّا دَامُواْ فِيهَا فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة:٢٤]؛ لاتضح لنا كيف ينفي قوم موسى بحرف النفي المؤكد "لن" دخولهم الأرض المقدسة التي أمرهم الله بدخولها، ثمّ يتبعونه بقولهم: "أبدا" ليقطعوا الطمع عن نفس موسى في أن يدخلوها، ولا يدل سياق الآية على أنهم لا ينوون دخولها بل يدل على أن امتناعهم عن دخولها راجع لكون القوم الجبارين فيها، فإن خرج الجبارون، فإنهم سيدخلون، ولذلك قالوا: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة:٢٤]، وليس ربطهم دخولها بخروج الجبارين لتيئيس موسى من رغبتهم كما آيسوه من إيمانهم في الآية السابقة، ولكن لعدم رغبتهم في القتال، ومجاهدة القوم الجبارين، وهذا من لطائف النظم باستعمال "لن" مع تحديد زمنها وتقييده، بما يدل على أنّ تقييد زمن النفي داخل في اعتبار دلالة كلامهم من جهة تأكيده، أو من جهة تأميده.

وفي شأن القيامة يدخل معنى النفي المؤكد بـ"لن" مقيدًا بزمن يفيد معنى التأميد، إلا أنه لا يؤخذ على ظاهره، فقوله تعالى: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ ﴾ [الزخرف:٣٩] وهو يوم القيامة، وتأميده بذلك اليوم دون ما وراءه من الخلود، هو أنّه يوم الحساب الذي فيه ينتهي الناس لنعيم أو عذاب، فتأميده باليوم لا يعني انقضاء نفي النفع بعد ذلك اليوم، فمن لم ينفعه شيء يوم الحساب، فلن ينفعه بعده لأنّ ما يكون في ذلك اليوم هو المصير الذي ليس بعده إلا خلود في الجنة، أو خلود في النار، ولذلك فإن مما يدل عليه النفي هنا أنّ من يخرجهم الله من الجنة إلى النار إنما يقع ذلك لهم يوم القيامة قبل أن ينتهي ذلك اليوم، ثمّ بعده يكون كل من أصحاب الدارين خالدينَ فيها، فلا جنة لمن في النار، ولا نار لمن في الجنة.

والأمد هو أحد وجهي الخلاف بين "لا" و"لن"، فاختلاف مدى النفي بينهما

يدخل في معنى التوكيد؛ ولذلك خالف بعض أهل العلم القول بأن "لن" أكثر تأكيدا من "لا"، والحقّ أن كلا منهما له دلالة خاصّة، فالتوكيد الذي بمعنى الجزم والقطع بنفي الوقوع في المستقبل هو من خصائص "لن" ، ولكن يبقى لحرف النفي "لا" معنى وقدر من التأكيد ، فإذا كان الأمر متعلقًا بمنفيّ مطلق النفي مؤبد فإن حرف "لا" هو الأدل عليه كما في قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام١٠٣]، فإن الإدراك إحاطة بالمدرك وليس للأبصار أن تحيط بربها، وإن كان لها أن تراه يوم القيامة، فإن الرؤية شيء قاصر أقل من الإدراك، ولذلك لم يقل تعالى لموسى:(لا تراني) بل قال تعالى:(لن تراني) لأنه النفي بها حينئذ أنسب للتأميد لا للتأبيد، ويدل على ذلك تعليق الرؤية باستقرار الجبل، فإن الجبل ممن استقراره غير مستحيل، ولكنه لن يستقر لأن الرؤية لم تكتمل شروطها كما لم تكتمل شروط استقرار الجبل.

وعلى هذا فإن قوله تعالى: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [الجمعة:٧] فيه نفي مطلق بمعنى أنه لا يقع منهم تمن أبدًا، وليسوا ممن يتمنى الموت، فهو نفي لاتصافهم بخلق نفسي يدلهم على تمني الموت، أمّا قوله: (ولن يتمنوه) فهو لا يشير إلى ذلك الخلق النفسي، بل يشير إلى الفعل الذي ينتظر منهم إيقاعه، من غير إفادة لما في نفوسهم من سجية تقوم على كره الموت، والفرار منه، حتى إن من شأنهم أنهم لا يتمنون الموت، كما أنهم لن يكون منهم تمنٍّ في المسقبل.

الدعـــاء:

ذكر بعض أهل العلم أن "لن" يفيد الدعاء، وذلك لما في هذا الحرف من معنى توكيد النفي في المستقبل، ومنه ما جاء في قوله تعالى في قصة موسى: ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص:١٧]، قال الرازي: «قال: الكسائي والفراء: إنه خبر، ومعناه الدعاء، كأنه قال فلا تجعلني ظهيرًا، قال الفراء:

وفي حرف عبدالله فلا تجعلني ظهيرًا» [(١)]. وأكّده ابن هشام بما نقله عن جماعة من النحاة، إذ يقول: «وتأتي للدعاء، كما أتت "لا" لذلك وفاقًا لجماعة منهم ابن عصفور، والحجة في قوله:

لن تزالوا كذلكم ثمَّ لَا زلت لكم خَالِدًا خُلُود الجْبَال» [(٢)].

وهذا القول يُجعل فيه حرف "لن" بمعنى "لا"، إلا أنّ إجراء الحرف على أصله من الدلالة على النفي بذاته لا حملًا على "لا"، لما بيناه من مخالفة سياق التركيب في الآية إذ المقتضى أن يكون حرف النفي هو "لا"، إلا أنه أوثر "لن" لهذا الغرض، فمجيء "لن" مقصود لمعنى الدعاء وليس استعمالا لها في معنى "لا". فيترجّح في الآية معنى الدعاء، على الرغم من منع أبي حيان له وهو ينقل الشاهد الشعري، وأبو حيان ممن عُرف عنه الاحتكام إلى كلام العرب وشواهدهم. قال: «وقيل: "فلن أكون" دعاء لا خبر، و"لن" بمعنى "لا" في الدعاء، والصحيح أن "لن" لا تكون في الدعاء، وقد استدل على أن "لن" تكون في الدعاء بهذه الآية، وبقول الشاعر..»[(٣)].ثم أورد البيت السابق. وعلى هذا فإن معنى الدعاء في الآية يترجح في الآية لما ذكره العلماء، ولما في التركيب من مخالفة لظاهر النفي باستعمال "لن" الذي اجتلب معنى الدعاء. والله أعلم.

ويحمل على هذا المعنى الذي يظهر فيه معنى الطلب، فيفهم منه الدعاء قوله تعالى: ﴿فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤۡتِيَنِ خَيۡرٗا مِّن جَنَّتِكَ وَيُرۡسِلَ عَلَيۡهَا حُسۡبَانٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَتُصۡبِحَ صَعِيدٗا زَلَقًا ۝ أَوۡ يُصۡبِحَ مَآؤُهَا غَوۡرٗا فَلَن تَسۡتَطِيعَ لَهُۥ طَلَبٗا﴾ [الكهف:٤٠ – ٤١]، فإن القياس الذي يقتضيه الظاهر أن يقال: "أو يصبح ماؤها غورًا فلا تستطيع له طلبًا".

(١) تفسير الرازي "مفاتيح الغيب" ٢٤/ ٥٨٦.

(٢) مغني اللبيب ١/ ٢٧٤.

(٣) البحر المحيط ٨/ ٢٩٣.

وقد أشار ابن عاشور إلى حضور معنى الدعاء في هذا التركيب المصدّر بحرف توكيد النفي، وذلك في سياق الترجي الذي يتأكّد في الآيات فيدخله معنى الدعاء، يقول هنالك: «وجاء بحرف توكيد النفي زيادة في التحقيق لهذا الرجاء الصادر مصدر الدعاء» (١).

(١) التحرير والتنوير ٢٠/ ٩٢.

الخاتمة

الحمد لله الذي يسر لنا إتمام هذا البحث، للنظر في المنهج البلاغي للقرآن الكريم في استعمال حرفي النفي الاستقبالي "لا" و "لن"، وخصائص النظم المتعلقة بهما، ولقد حرصت على أن أبين خصائص استعمال هذين الحرفين في الذكر الحكيم، والمعاني البلاغية التي تتعلق بذلك الاستعمال، وما يتصل بذلك من تفريق بين وجوه تلك الدلالات، في استعمال كل منهما، ووجوه الاختلاف الكثيرة بين الأداتين، ولست أزعم أن البحث غير مسبوق -ولو في بعض جوانبه- عند علمائنا، لكنني على ثقة أنه استظهر دقائق علمية في استعمال الأداتين في القرآن الكريم، وميّز الوجوه المتشابهة، والمعاني المتقاربة، ووقف على قضايا تركّب الأداتين مع الفعل بما يبين خصائص في الاستعمال، وأسرارا بلاغية جديرة بالاهتمام، والأخذ بها في فهم النفي القرآني، وقد توصل البحث إلى نتائج من أهمها:

١- أن ما ذهب إليه فريق من النحاة في المساواة بين دلالة الأداتين راجع إلى الوضع اللغوي، وليس إلى الدلالة الاستعمالية.

٢- أنّ نفي الفعل المضارع بإحدى الأداتين يغشاه معاني عدة من جهة الزمن، والتأكيد، والغرض المنفي، والسياق.

٣- تفيد "لا" امتداد زمن النفي فهي تحتفظ بمعنى النفي حين يكون الفعل مضارعًا في لفظه، أو في لفظه ومعناه، فتشير إلى الزمن الماضي بلفظ المضارع، وتشير إلى المستقبل، بلفظ الماضي حين يكون دعاء.

٤- تختلف "لا" النافية عن "لن" بأنها تأتي للدلالة على نفي صفة يشير إليها الفعل المضارع، وعندئذ يمتنع أن تدل على الاستقبال وحده، فيجب أن تشمل دلالتها الأزمنة الثلاثة، وذلك حين تنفي صفة لا يصح نسبتها لله تعالى، وهذا الموضع خاص بها، فلا يصح فيه استعمال "لن".

٥- وتدل "لا" على نفي الفعل نفسه، مرتبطًا بمسببات النفي في السياق، فيدور زمن النفي مع دوران أسبابه، وتختلف دلالتها على الزمن باختلاف ما يشير إليه السبب السياقي للنفي.

٦- أن "لا" النافية تفيد التأكيد بوجه غير الذي تفيده "لن"، فالتأكيد بـ"لا" تأكيد ثبوت لا يقيّد بالزمن، والتأكيد الذي تفيده "لن" تأكيد وقوع يتعلق بالمستقبل فحسب.

٧- التأكيد الذي تختص به "لن" هو تأكيد النفي في الاستقبال وخلو المعنى من اتجاه الزمن إلى غير المستقبل الذي هو من خصائص "لا".

٨- قد يصح في الظاهر وقوع "لا" في بعض مواقع "لن" إلا أن المعنى البلاغي يقتضي تخصيص النفي بالمستقبل كالوعد، والوعيد، المتعلقين بأسباب في السياق.

٩- أن النفي بـ"لن" يحتمل التأبيد، ويحتمل أقصر الأزمنة، وإنما يتبين ذلك من السياق الذي يحكم المعنى في النفي.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

فهرس المصادر والمراجع

١- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيان الأندلسي، بتحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، مكتبة الخانجي، جدة.
٢- **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**، أبو السعود العمادي، الطبعة الثانية ١٤١١هـ، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت.
٣- **أمالي ابن الشجري**، لهبة الله بن علي العلوي، بتحقيق الدكتور محمود الطناحي، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٤- **الانتصار** لأبي الحسين الخياط المعتزلي، تحقيق الدكتور نيبرج، الطبعة الأولى ١٣٤٤هـ، دار الكتب المصرية، القاهرة.
٥- **الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال**، لابن المنير الإسكندري، مطبوع بحاشية الكشاف، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
٦- **الإنصاف في مسائل الخلاف**، أبو البركات الأنباري، حققه محمد محي الدين عبد الحميد، لم تحدد طبعته، أو تاريخها، دار الفكر، بيروت.
٧- **الأنموذج**، للزمخشري، اعتنى به سامي بن حمد المنصور، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، لم يحدد مكان النشر.
٨- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، دار المعرفة، بيروت.
٩- **البحر المحيط**، أبو حيان الأندلسي، تحقيق عرفات العشا حسونة، لم تحدد طبعته، أو تاريخها، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.
١٠- **بدائع الفوائد**، ابن القيم، لم تحدد طبعته، أو تاريخها، دار الفكر العربي، بيروت.
١١- **البرهان في علوم القرآن**، بدر الدين الزركشي، حققه يوسف مرعشلي، وآخران، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، دار المعرفة، بيروت.
١٢- **التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن**، لابن الزملكاني، بتحقيق د. أحمد مطلوب، ود. خديجة الحديثي، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد ١٣٨٣هـ.
١٣- **التحرير والتنوير**، الطاهر بن عاشور، غير محدد الطبعة أو تاريخها، الدار التونسية، تونس.
١٤- **التفسير البلاغي للاستفهام في القرآن الكريم**، للدكتور عبد العظيم المطعني، الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ، مكتبة وهبة، القاهرة.
١٥- **التفسير الكبير المسمى مفاتيح الغيب**، الفخر الرازي، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٦- **تفسير مجاهد**، لمجاهد المخزومي، حققه الدكتور محمد عبد السلام أبو النيل، لم تحدد طبعته أو

تاريخها، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر.
١٧- **تلخيص المفتاح**، لشمس الدين الخلخالي، حققه د. هاشم محمد هاشم محمود، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م، المكتبة الأزهرية، القاهرة.
١٨- **توجيه اللمع**، لابن الخباز، بتحقيق فايز زكي دياب، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ، دار السلام للطباعة والنشر، مصر.
١٩- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، أبو محمد بن قاسم المرادي، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ، دار الفكر العربي، بيروت.
٢٠- **جامع البيان في تأويل القرآن**، محمد بن جرير الطبري، تحقيق أحمد محمد شاكر، مطبعة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.
٢١- **الجامع لأحكام القرآن**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٢- **الجمل في النحو**، للخليل بن أحمد، تحقيق فخر الدين قباوة، ط٢، ١٤٠٧هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٢٣- **الجنى الداني في حروف المعاني**، لأبي الحسن قاسم المرادي، بتحقيق، د. فخر الدين قباوة، محمد نديم، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، دار الكتب العملية، بيروت.
٢٤- **حاشية الصبان على الشرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، لمحمد بن علي الصبان، لم تحدد طبعته وتاريخها، مطبعة الحلبي، القاهرة.
٢٥- **حاشية القونوي على تفسير البيضاوي**، عصام الدين الحنفي القونوي، ضبطه وصححه عبدالله محمود محمد عمر، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٦- **حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي**، المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي، لم تحدد طبعته، أو تاريخها، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٧- **الحماسة**، للبحتري، بتحقيق د. محمد إبراهيم حور، وأحمد محمد عبيد، نشره المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٧م.
٢٨- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٢٩- **الدر المصون، في علوم الكتاب المكنون**، بتحقيق الدكتور أحمد الخراط، الطبعة الأولى ١٤٠٦، دار القلم، دمشق.
٣٠- **حاشية الطيبي على الكشاف**، المسمى "**فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب**"، لشرف الدين الطيبي، بتحقيق: د. عمر حسن القيّام، ط:١، ١٤٣٤هـ، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم.
٣١- **دلائل الإعجاز**، لعبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٣٢- **ديوان ذي الرمة بشرح الباهلي**، برواية ثعلب، حققه عبد القدوس أبو صالح، الطبعة: الأولى،

١٩٨٢م – ١٤٠٢هـ، مؤسسة الإيمان، جدة.
٣٣- **ديوان العجاج** ، تحقيق عبد الحفيظ السطلي، نشرة : مكتبة أطلس – دمشق.
٣٤- **ديوان عدي بن زيد العبادي**، بتحقيق وجمع محمد جبار المعيبد، الطبعة الأولى، ١٩٦٥م، وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد.
٣٥- **ديوان ذي الرمة بشرح الباهلي**، برواية ثعلب، بتحقيق عبد القدوس أبو صالح، الطبعة: الأولى، ١٩٨٢م – ١٤٠٢هـ، مؤسسة الإيمان، جدة.
٣٦- **رسالة الغفران لأبي العلاء المعري**، بتحقيق محمد عزت نصر الله، لم تحدد طبعتها أو تاريخها، المكتبة الثقافية، بيروت.
٣٧- **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، لعلي بن محمد بن عيسى الأشموني، لم تحدد طبعته، أو تاريخها، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة.
٣٨- **شرح الأصول الخمسة**، للقاضي عبد الجبار، بتحقيق د. عبد الكريم عثمان، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ، مكتبة وهبة، القاهرة.
٣٩- **شرح جمل الزجاجي**، لابن عصفور الأشبيلي، بتحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، لم تحدد طبعته، ١٩٧١م، القاهرة.
٤٠- **شرح عقود الجمان في المعاني والبيان**، لعبد الرحمن بن عيسى بن مرشد العمري، الطبعة الثانية ١٣٧٤هـ، لم يحدد الناشر، ولا مكان النشر.
٤١- **شرح العقيدة الطحاوية**، لابن أبي العز الحنفي، تحقيق أحمد محمد شاكر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ، الرياض.
٤٢- **شرح المفصل**، لابن يعيش، لم تحدد طبعته، أو تاريخها، مكتبة المتنبي، القاهرة.
٤٣- **صحيح البخاري**، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق زهير ناصر، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار طوق النجاة، دمشق.
٤٤- **عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك**، محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبوع بحاشية أوضح المسالك، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، دار المعرفة، بيروت.
٤٥- **العين**، للخليل بن أحمد، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، لم تحدد طبعته، أو تاريخها ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت، ١٤٠٨هـ.
٤٦- **الكتاب**، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، ط١، ١٤٣٤هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٤٧- **الكشاف عن حقائق التنزيل**، وعيون الأقاويل، في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، الطبعة الأولى،١٣٩٢هـ، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
٤٨- **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات**، صنعة جامع العلوم أبي الحسن الباقولي، حققه د.أحمد الدالي، لم تحدد طبعته، أو تاريخها، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٤٩- **الكليات**، لأبي البقاء الكفوي، حققه عدنان درويش، ومحمد المصري، الطبعة الثانية،

١٤١٣هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٥٠- **لسان العرب**، لابن منظور، لم تحدد طبعته، أو تاريخها، دار صادر، بيروت.
٥١- **اللمع في العربية**، لابن جني، بتحقيق حامد عبد المؤمن، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، مكتبة النهضة العربية، بيروت.
٥٢- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لأبي محمد ابن عطية الأندلسي، بتحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٥٣- **مختصر تفسير الماوردي**، للعز بن عبد السلام، تفسير، بتحقيق الدكتور عبد الله بن إبراهيم الوهبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ، دار ابن حزم، بيروت.
٥٤- **المطول شرح التلخيص**، لسعد الدين التفتازاني، مطبوع بتركيا ١٣٣٠هـ، الناشر صحاف قريمي يوسف ضيا، والمكتبة الأزهرية، درب الأتراك، مصر.
٥٥- **معاني القرآن وإعرابه**، لأبي إسحاق الزجاج، بتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، عالم الكتب، بيروت.
٥٦- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ابن هشام الأنصاري، بتحقيق سعيد الأفغاني، ومحمد علي حمد الله، ومازن المبارك، الطبعة الأولى ١٩٦٤، دمشق.
٥٧- **المفردات في غريب القرآن**، للراغب الأصفهاني، بتحقيق محمد سيد كيلاني، لم تحدد طبعته، أو تاريخها، دار المعرفة، بيروت.
٥٨- **مفتاح العلوم**، لأبي يوسف السكاكي، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٥٩- **المفصل في علم العربية**، لجار الله الزمخشري، وبذيله المفضل بشرح أبيات المفصل، لأبي فراس النعساني الحلبي، الطبعة الثانية، لم يحدد تاريخها، دار الجيل، بيروت.
٦٠- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، بتحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
٦١- **المقتصد شرح الإيضاح**، لعبد القاهر الجرجاني، بتحقيق كاظم بحر المرجان، الطبعة الأولى ١٩٨٢م، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية.
٦٢- **منحة الجليل حاشية بتحقيق شرح ابن عقيل**، محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ، دار التراث، القاهرة.
٦٣- **نتائج الفكر في النحو**، أبو القاسم السهيلي، بتحقيق الدكتور محمد البنا، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض.
٦٤- **النحو الوافي**، حسن عباس، الطبعة الخامسة عشر، دار المعارف، مصر.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	٢٦١
المقدمة	٢٦٢
أهداف البحث	٢٦٣
منهج البحث	٢٦٣
الدراسات السابقة	٢٦٤
حدود البحث	٢٦٤
مدخل	٢٦٥
التمهيد "حرفا النفي: لا، ولن في الدرس النحوي"	٢٦٧
الدلالة الزمانية	٢٧٣
المبحث الأول: معاني النظم في النفي بـ"لا"	٢٧٥
النفي المطلق	٢٧٨
الدعاء	٢٨١
التحضيض	٢٨٨
النفي المشابه للنهي	٢٩١
المبحث الثاني: معاني النظم في النفي بـ"لن"	
التأكيد	٣٠٦
التأبيد	٣٠٨
الدعاء	٣١٧
الخاتمة	٣٢٠
فهرس المصادر والمراجع	٣٢٢
فهرس الموضوعات	٣٢٦